القضايا الداخلية في العراق في ضوء جريدة طريق الشعب السرية 1962–1963

(دراسة وثائقية)

م.د. مناف جاسب محمد علي

مديرية تربية ذي قار – وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: طريق الشعب السرية، الصحافة الشيوعية السرية، دراسة وثائقية

الملخص:

صدرت جريدة (طريق الشعب) السرية، لسان حال الحزب الشيوعي العراقي في تشرين الثاني 1961، وقد مارست عملها بشكل سري بعد أن تعرضت للمنع في أيلول 1961، وقد صدر منها ثمانية أعداد، سبعة منها في عام 1962، والعدد الثامن في كانون الثاني 1963، وقد توقفت عن الصدور بعد انقلاب 8 شباط 1963 لمدة معينه لتعاود الصدور مرة أخرى وبشكل سري أيضا لغاية 17 تموز 1973 حيث جرى التوافق البعثي–الشيوعي بعقد الجبهة الوطنية وعادت الجريدة حينها للعمل العلني .

انصبت دراسة البحث حول جريدة طريق الشعب السرية في أعدادها الثمانية السرية خلال المدة 1962–1963، ودراسة محتوياتها ومقالاتها ومواقفها من القضايا الداخلية ومنها(القضية الكردية، والقضايا الاقتصادية، والحريات الحزبية، والحريات الشخصية، ومساندة قضايا الفلاحين والعمال)، وقد عززت البحث بإضافة ملاحق لجميع المقالات من اجل الأمانة العلمية .

المقدمة:

تُعد الصحافة السرية للأحزاب السياسية أحدى أهم وسائل الإعلام، وتشتمل على البيانات والنشرات فضلاً عن الصحف السرية والتي تكون غير خاضعة لإشراف السلطة ومتابعتها ، وتلجأ إليها الأحزاب والتنظيمات لانعدام الحريات والمضايقات الحكومية التي تطال الصحافة وحرية النشر ، ولعدم حصولها على إجازة ممارسة عملها بشكل علني .

لقد تميزت الصحافة السرية بمميزات تختلف فيها عن الصحافة العلنية من حيث أسلوب العمل والإمكانيات وأوقات الصدور غير المحددة ، وان العمل في المجال السري يتطلب الكتمان والسرية في العمل والأوكار الطباعية والتوزيع فضلاً عن إن للصحف السرية خصوصيتها من حيث المادة الصحفية، وحجم الصحيفة، وتوقيت إصدارها الذي يخضع للظروف الأمنية والمتابعة بسبب الخشية من ملاحقة السلطات الأمنية لها وكشفها ، وجميع ذلك ينعكس سلباً على عدم انتظام صدورها تبعاً لتلك الظروف، ومن ايجابيات العمل الصحفي السري في ذات الوقت ، الحرية فيما تنشره الصحف من مقالات سياسية واقتصادية واجتماعية وبأسلوب نقدي صريح لا يحتمل اللبس وذلك لعدم تقيدها بقانون يحد من حريتها فتسعى إلى كشف الأمور للرأي العام وتُظهر الوجه السيئ للحكومات في ممارسة عمليات القمع والتضييق على الحريات الشخصية بمختلف أنواعها .

تأتي أهمية البحث في كونه لم يُعالج في إطار البحوث الأكاديمية العلمية في الدراسات التاريخية والإعلامية لكونه (دراسة وثائقية) تعتمد على صحف سرية صدرت في هذه المدة المحصورة بين تشرين الثاني 1961 – ولغاية كانون الثاني 1963، وتوقفت عن الصدور بعد انقلاب 8 شباط 1963، وقد صدر من الجريدة ثمانية أعداد سرية فقط ، سبعة منها صدرت في عام 1962، والعدد الثامن صدر في كانون الثاني 1963 ، ومن الجدير بالذكر أنها لم تُذكر إطلاقاً في كتب ومصادر اختصت بهذا الشأن مثل كتاب حنا بطاطو (العراق بأجزائها الثلاثة)، وموسوعة سمير عبد الكريم (أضواء على الحركة الشيوعية بأجزائه الخمسة)، وكتاب عزيز سباهي في كتابه (الحزب الشيوعي بأجزائه الثلاثة)، وكتاب صلاح الخرسان (الحركات الماركسية)، فضلا عن خلو مكتبة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي منها ، وان جميع ما ذكرنا أعلاه من مصادر أوردت معلومة بسيطة لا تتعدى وقت صدور الجريدة بشكل سري في هذا التاريخ دون التطرق إلى أعدادها وتواريخ صدورها وماذا تناولت من مواضيع، وسوف نُرفق تلك الأعداد في الملاحق من اجل وصول الباحثين والدارسين إليها بشكل ميسر .

تناول البحث بالدراسة والتحليل والنقد خمسة فقرات في الشأن الداخلي العراقي تضمنت (القضية الكردية، والقضايا الاقتصادية، والحياة الحزبية، والحريات الشخصية، وقضايا العمال والفلاحين) .

في الختام لابد من الإشارة إلى إننا عمدنا إلى التوسع في نقل وتدوين ومن ثم تحليل ونقد البيانات والمقالات التي احتوتها الجريدة لكونها أعداد سرية كما أسلفنا القول ونرجو أن تحقق فائدة تاريخية لمن أراد الرجوع إليها من الباحثين .

أولاً : القضية الكردية

تناولت جريدة (طريق الشعب السرية) في أعدادها التي صدرت خلال هذه المدة قيد الدراسة العديد من المواضيع في المجال الداخلي، ويأتي في مقدمتها الموقف من القضية الكردية وقضايا تخص العمال والفلاحين والوضع الاقتصادي والحريات الشخصية والدفاع عن حقوق النشر.

ففي مجال المواقف من القضية الكردية[1] كتبت الجريدة في عددها الأول الصادر في آذار 1962 مقالاً بعنوان (إطلاق الحريات الديمقراطية وحل أزمة كردستان على أساس ديمقراطي مهمة ملحة لدرء أخطار المؤامرات الاستعمارية. ومن أجل توفير الاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية)، أشارت فيه أولاً إلى جهود الاتحاد السوفيتي ودوره من أجل إحلال السلام العالمي وتجنيب البشرية أخطار العدوان والحرب العالمية، وانتقد دور الولايات المتحدة الامريكية التي تسعى إلى تسعير الحرب الباردة وسباق التسلح وكيف تضع الخطط ضد حرية الشعوب وأمنها، وأشار إلى ان نصيب الشرق الأوسط والوطن العربي والعراق بالذات النصيب الأوفر من تلك الخطط وان نشاط الدول الاستعمارية يقترن بنشاط عملاء الاستعمار في الداخل والذين يسهلون مهمة الرجعية التي تحاول التستر بواجهات قومية كاذبة، وشدد المقال إلى ضرورة اتخاذ التدابير العملية الجريئة لدرء الأخطار الاستعمارية التآمرية وفي مقدمة هذه التدابير تصحيح الأوضاع الشاذة في كردستان وعلى الفور على أساس التفاهم السلمي تمهيداً لحل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً يضمن للشعب الكردي حقوقه القومية ضمن وحدة الجمهورية العراقية وان حل الأزمة بالأساس بيد الحكومة وعلى إجراءات الحكومة الفعلية يتوقف إحلال السلام، وأشاد المقال بوعود رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم حول العفو العام وتعمير القرى الكردية المخربة على أن تقترن تلك الوعود بالأفعال العملية، وأضاف المقال ان درء الأخطار الاستعمارية عن الجمهورية والحفاظ على الاستقلال الوطني ووضع حد للنشاط التآمري الرجعي في الداخل وإحلال الاستقرار في البلاد يستلزم نبذ سياسة الاضطهاد القومي للأكراد والمبادرة فوراً لإحلال السلم في كردستان وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب جميعاً وضرورة إنهاء الانقسامات والثغرات بين القوى الوطنية وبين الشعب والحكومة، وأن الوحدة الوطنية الضامنة لوقاية البلاد من المؤامرات لن تتحقق مادامت السجون والمعتقلات تغص بالمئات من الوطنيين على اختلاف قومياتهم وميولهم السياسية ومازال الاضطهاد القومي للأكراد قائماً، وأن الحكومة مازالت تملك زمام المبادرة في تحقيق الاستقرار والاستجابة لمطالب الشعب والكف عن ممارسة العنف في معالجة الوضع في كردستان، وبينت الجريدة في مقالها هذا دعوة الحزب الشيوعي العراقي لكافة القوى الوطنية لتكون في مستوى أعلى من الإدراك

للمسؤولية الوطنية ولبذل مزيد من الجهود في سبيل إنهاء الأوضاع الاستثنائية في البلاد وحل أزمة كردستان سلمياً وضمان الحقوق القومية للشعب الكردي، ودعا رئيس الحكومة للمبادرة بإطلاق الحريات الديمقراطية دونما إبطاء من أجل إعداد البلاد لمواجهة أي خطر استعماري محتمل[2].

وفي عددها الثاني تطرقت الجريدة إلى ذات الموضوع في مقال آخر بعنوان (في سبيل حقن الدماء وحل أزمة كردستان سلمياً)، حيث بينت ان التأزم في كردستان مازال على أشده وأن الخطر يتفاقم من استئناف حملة عسكرية قمعية واسعة وتوسع الاصطدامات الدموية، وأن هذا الوضع يهدد البلاد بحرب أهلية من شأنها تعريض الاستقلال الوطني ووحدة الجمهورية إلى أشد الأخطار في هذه الظروف الدقيقة حيث تستفحل مؤامرات الاستعمار في الشرق الأوسط والعراق، وان الإصرار على حل أزمة كردستان بالقمع العسكري والغارات الجوية ومواصلة سياسة الاضطهاد القومي لا يمكن إلا أن يعقد المشكلة كثيراً وذلك ما يسعى له المستعمرون ويكلف الشعبين العربي والكردي الكثير من الضحايا والدماء، وان بالإمكان بل من الضروري حل الأزمة سلمياً بالتفاوض بين الطرفين وتلبية المطالب القومية العادلة للشعب الكردي ولابد من النضال من أجل ذلك، ويتوجب على الحكومة التي تمتلك زمام المبادرة في أيديها أن تسلك طريق الحكمة وتسعى لحل الأزمة بالطرق الديمقراطية السلمية وعلى القوى الوطنية التي أخذت تشعر بالقلق جراء خطورة الوضع ان تواصل نضالها وتوحد صفوفها لتجنيب البلاد خطر الحرب الأهلية وصيانة وحدتها على أساس ديمقراطي يضمن للشعب الكردي حقوقه العادلة، ودعت الجريدة في ختام المقال إلى ضرورة تبني الحل السلمي وصيانة وحدة البلاد وإيقاف الحملة العسكرية وعدم إراقة الدماء من اجل صيانة استقلال العراق ومن أجل إحلال الديمقراطية[3].

تناول العدد الثالث من الجريدة موضوع المسألة الكردية من خلال مقال مطول جاء تحت عنوان (السلم في كردستان والديمقراطية هما سبيل الاستقرار)، تطرقت فيه إلى دور الاستعمار بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة حدة التوتر الدولي عن طريق سباق التسلح والاستفزازات العدوانية وبدعم من عملاء الاستعمار في الأردن والكويت والسعودية فضلاً عن التناقضات والصراعات الحادة بين الدول العربية المتحررة وكل ذلك ينعكس سلباً على الأوضاع السياسية في العراق بسبب عدم معالجة الأزمات السياسية وبعد ارتداد الحكم الوطني عن النهج الديمقراطي وقمع القوى الشعبية والديمقراطية الأمينة على أهداف الشعب وثورته التحررية، وبين المقال ان الأزمة القائمة في كردستان والقتال الدائر هناك يحتل مركز الصدارة بين العوامل التي تشدد الأزمة السياسية وتجعلها أكثر خطورة، وأمام تلك الظروف ما

زالت الحكومة منتشية بسياستها الخاطئة ولم تتخذ آية خطوات فعلية لتصحيح الأوضاع الشاذة، والانتقال بالبلاد إلى الاستقرار والأمان، وقد حذر الحزب الشيوعي من العواقب الضارة لهذه السياسة الخاطئة التي تمارسها الحكومة ودعا القوى الوطنية إلى الارتفاع إلى مستوى الأحداث، ووضع المصالح الوطنية العليا فوق الاعتبارات الوقتية والشخصية، وناشد الحزب الشيوعي الحكومة على تعديل سياستها وان تستفيد من أخطاء الماضي وعدم تجاهل الواقع وعدم الاستهانة بالتناقض الذي يربك الوضع في العراق ويعمق الأزمة السياسية ويوسعها، والابتعاد عن الأسلوب الفردي اللاديمقراطي في الحكم القائم على القمع والإكراه والتعسف وتفرقة الصفوف، ويجب الكف من الاستعانة بالمجالس العرفية والمحاكم العسكرية واستخدام الجهاز العسكري الموروث من العهد المباد لاضطهاد الشعب ومنظماته الديمقراطية السياسية والنقابية، وأضاف المقال ان رئيس الوزراء الذي كثيراً ما يتغنى بالحرية التي أطلقتها الثورة للشعب قد سُلبت منه، فلا حرية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية حقيقية في المجتمع الطبقي بلا أحزاب ولا وجود للأحزاب في العراق حيث حرمت من حرية النشاط المشروع وأرغمت على العمل السري، وأضاف المقال ان انعدام الديمقراطية واتباع أساليب القسر والإكراه هما سبب نشوء واستمرار أزمة كردستان وعلى الحكومة السعي لوقف القتال وعليها ان تعترف بحق تقرير المصير للشعب الكردي وليس المصير المشترك بين العرب والأكراد الذي يعد الأساس الفكري للشوفينية والصهر القومي فكيف تدعي الحكومة أنها ديمقراطية ولا تعترف بحق تقرير المصير؟ وكيف يدعون للتآخي بالإكراه وليس على أساس الاختيار؟[4].

وفي عددها السابع كتبت الجريدة مقالاً بعنوان (تفاقم الوضع في كردستان ووجوب المبادرة إلى حل الأزمة سلمياً وديمقراطيا)، بينت فيه ما تعانيه الجماهير من تفاقم الوضع في كردستان وما يولده ذلك من سخط عام على الحكومة التي تفرض حكماً عسكرياً في تعاملها مع جماهير الشعب هناك وكأنها في بلدان محتلة من قوى غاشمة وان المدن تتعرض للاضطرابات ولإجراءات القمع والإرهاب المستمر والقرى تعاني من القصف الجوي ومن الغارات المسلحة الحكومية وما يرافقها من قتل واختطاف وتشريد فضلاً عن المصاعب الاقتصادية و المعاشية جراء حرق المحاصيل الزراعية أو إتلافها مما يدفع بالفلاحين إلى الهجرة إلى المدن وزيادة عدد العاطلين عن العمل فيها، وان الحكومة لا تريد ان تعتبر بما تؤول إليه مواصلة العمليات العسكرية من نفقات باهضة في العتاد والمال وبالعجز المالي المتضخم باستمرار ولا بالخراب الاقتصادي الذي شمل كردستان ويمتد إلى سائر أنحاء البلاد، وأضاف المقال ان المساوئ التي تجنيها البلاد وجماهير الشعب جراء استمرار هذا الوضع في كردستان لا يمكن ان تُحصى وأكثرها خطورة هي محاولات المستعمرين لاستغلال هذا الوضع في كردستان لإضعاف القوى

الوطنية، ولتهديد الاستقلال الوطني تمهيداً لضربه وخصوصاً في هذا الظروف الدولية المتأزمة ولإلهاء الحركة الديمقراطية في البلاد عن النضال من اجل إرساء الاستقلال الوطني على أسس ديمقراطية وأوضح المقال ان المسؤولية الأولى في تدهور الوضع تقع على عاتق الحكومة التي بإمكانها فعلاً قطع الطريق على الاستعمار وأعوانه وحل المسألة سلمياً وعلى أسس ديمقراطية ولكن الحكومة تواصل ذات السياسة الدموية متجاهلة الطريق الصحيح الوحيد، ودعا الحزب الشيوعي الجماهير إلى مواصلة النضال من اجل حمل الحكومة على الكف عن سياسة القمع القومي وعن محاولة حل أزمة كردستان عسكرياً وعن طريق العنف[5].

صدر العدد الثامن من الجريدة في كانون الثاني 1963 ثم توقفت عن الصدور بعد انقلاب 8 شباط 1963، وفي هذا العدد كتبت الجريدة مقالاً آخر عن القضية الكردية بعنوان (أزمة كردستان تزداد تعقيداً. الجماهير الشعبية و القوى الوطنية مدعوة لتشديد نضالها من اجل الحل السلمي الديمقراطي)، أشارت فيه إلى كذب وخداع الحكومة حول إدعائها بان الحركة المسلحة في كردستان قد قُضي عليها بل على العكس من ذلك فان الحركة المسلحة مازالت مستمرة ولابد للحكومة ان تُعلن الواقع بصورة صحيحة أمام الشعب والقوى الوطنية وذلك من شأنه ان يرفع الشعور بالمسؤولية من أجل النضال لحل هذه الأزمة الخطيرة، وبين المقال بأن الحكومة ومنذ أكثر من عام تخوض المعارك ضد القوميين الأكراد وتشن حملة قمع عسكرية بوليسية ضارية ضد الجماهير الشعبية في كردستان، وقد فضح الحزب الشيوعي النتائج الخطرة التي تترتب على استمرار الاقتتال بين القوى الوطنية المعادية للاستعمار، وان السخط الجماهيري سوف يكون نتيجة حتمية للسياسة الدكتاتورية التي تواصلها الحكومة منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف وان التجاء القوميين الأكراد إلى المقاومة هو واحد من مظاهر هذا السخط، وبالمقابل فان القوى الاستعمارية والرجعية عملت على الدوام على إبقاء لهيب الحرب على اشتعالها وغرضها من ذلك إضعاف الحكومة وإضعاف القوميين الأكراد وإضعاف مجمل القوى الوطنية تمهيداً لضرب الاستقلال الوطني، وان سعي الحكومة العراقية إلى توسيع نطاق العمليات العسكرية يدك مقومات الوحدة العراقية وتصب الزيت على نار الدسائس الاستعمارية والرجعية، وان السجون والمواقف تمتلئ بالفلاحين وسائر المواطنين الأكراد المسالمين، وإبعاد آلاف الموظفين وغيرهم إلى المناطق الجنوبية بسبب مطالبتهم الحكومة بحل الأزمة حلاً سلمياً ديمقراطياً، ووصف المقال الوضع في كردستان بأنه أشبه ببلد محتل من قبل قوات أجنبية غازية تنفذ سياسة انتقامية معدومة المقاييس والضمير والشرف، وان مدناً وقرى محيت من الوجود وان آلاف البيوت المطمئنة المسالمة تُداهم وتوزع المنهوبات الثمينة غنائماً لبعض الضباط الكبار، وتهتك الأعراض بالجملة وتسبى النساء ويروع الأطفال

والشيوخ، وان حكومة قاسم المتبجح بكونه (ثائراً) على الاستعمار وعلى الظلم والطغيان تسلك أقسى سبل التعذيب والتنكيل بالمواطنين على يد جلاوزته من العسكريين فضلاً عن سياسة التجويع المنظمة وحرق المزارع ومنع شراء ونقل الحاجيات المعاشية الضرورية من وإلى كردستان وبين مدنها وقراها كما تغلق مخابز الإعاشة بالجملة، واختتم المقال بالمطالبة بتأمين الحقوق القومية للشعب الكردي بما في ذلك الحكم الذاتي[6].

نلاحظ مما ورد من مقالات سابقة حول موضوع القضية الكردية مدى مساندة الحزب الشيوعي العراقي لمسألة القوميات وحق تقرير المصير لها وفي ذات الوقت تعكس مدى التباعد وازدياد شقة الخلاف بين الحزب الشيوعي والحكومة حيث نعتت الحكومة بأقسى العبارات التي تدل على الظلم والاستبداد والقهر وهذا يبين أن الحزب الشيوعي لم يكن ذو حظوة كما يصوره بعض الكتاب بل كان أكثر الأحزاب اضطهاداً.

ثانياً : في المجال الاقتصادي :

في شأن آخر تناولت الجريدة موضوع الحياة الاقتصادية وما يهم حياة المواطنين من الميزانية العامة وغلاء المعيشة فقد ورد في العدد الثاني من الجريدة مقالاً بعنوان (ملاحظات حول الميزانية العامة الرابعة للعهد الجمهوري)، قارنت فيه في بادئ الأمر بين الميزانية في العهد الملكي والعهد الجمهوري في السنوات الأولى من حكم الجمهورية حيث ذكرت ان الميزانية في العهد الملكي تميزت بالسخاء في الصرف على المشاريع التي تخدم الاستعمار وأحلافه العسكرية والإقطاعيين وبالتقتير على الخدمات الاجتماعية للسكان كالصحة والتعليم وعلى المشاريع التي لا تخدم الاقتصاد الوطني في الوقت الذي كانت فيه الإيرادات في ذلك العهد تشكل عبئاً رئيس على الكادحين والفقراء في حين اعفي الإقطاعيين وكبار الملاكين من كل ضريبة مباشرة، فيما تميزت ميزانية العهد الجمهوري في السنوات الأربع الماضية بزيادة الصرف على الخدمات الاجتماعية لمصلحة السكان ولكن بعد ذلك حدث تلكؤ في الصرف على المشاريع التي تخدم الاقتصاد الوطني بسبب العراقيل التي وضعتها الأجهزة البيروقراطية الفاسدة التي يعشعش فيها الرجعيون وعملاء الاستعمار وسماسرة الشركات الأجنبية، مستثمرين انحراف السلطة عن النهج الديمقراطي، وقد بقيت الميزانية في العهد الجمهوري تحمل بعض اتجاهات العهد الملكي الضارة فمن ناحية الإيرادات بلغت الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبؤها الشعب (90%) من السكان في الميزانية الأخيرة نحو (40) مليون دينار، في حين لم تزد الضرائب المباشرة على الدخل والعقار والأرض التي تتحملها الأقلية الغنية من السكان على (5،5) مليون دينار مع ان هذه الأقلية تستولي على أكثر من نصف الدخل الوطني، ولهذا تعمد الميزانية سواء في العهد الملكي أو الجمهوري إلى التحايل على الرأي العام بإدخال عوائد النفط ضمن ضريبة الدخل

لسد العجز، وفي الميزانية الأخيرة قدر العجز بـ(5،8) ملايين دينار في حين استحوذت الميزانية على (52) مليون دينار من عوائد النفط التي هي ثروة وطنية وليست دخلاً للأغنياء والرأسماليين، فالعجز هو في الحقيقة أكثر من (60) مليون دينار ولو نظمت الميزانية على أساس العدالة الاجتماعية والديمقراطية لسد هذا العجز بتخفيض الصرف على وسائل القمع العسكري الموجه ضد الشعب والحركة الديمقراطية كالحملة العسكرية في كردستان والأحكام العرفية ودوائر الشرطة والأمن وكبار الموظفين اللذين يتقاضون رواتب ومخصصات فاحشة، وبزيادة الضرائب المباشرة على الأغنياء والرسوم على الكماليات وفرض مستوى معيشة للأغنياء أقل ترفاً وإسرافاً مما هو عليه الآن، ولكن مثل هذه السياسة المالية لا تجرأ عليها إلا حكومة مسئولة أمام ممثلي الشعب ان عوائد الحكومة من النفط إلى جانب القروض السوفيتية والجيكوسلوفاكية تساعد على توازن الميزانية وتنفيذ خطط اقتصادية طموحة إذا نظمت على أساس اقتصادي سليم ومبادئ العدالة الاجتماعية ولاختفى العجز من دون تقليص الخدمات الاجتماعية ولتوافرت جميع عوائد النفط وليس نصفها للصرف على الخطة الاقتصادية ولاختفى العجز أيضاً من ميزانية الخطة الاقتصادية للخمس سنوات القادمة والمقدر بأكثر من (142) مليون دينار، وأشار المقال إلى انعدام رقابة الشعب على الحكومة وانعدام المؤسسات الديمقراطية التي تراقب التنفيذ ومن ثم استفحال المظاهر السلبية في الوضع المالي والاقتصادي وانعكاس ذلك على زيادة الهجرة من الريف والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة والأسعار وان جميع تلك السلبيات من الممكن ان تختفي إذا تحسن وضع الجماهير ألمعاشي من خلال إقامة حكم ديمقراطي يراعي مصالح الشعب الاقتصادية الحيوية[7].

وفي حديث ذا صلة بحياة المواطنين كتبت الجريدة في عددها الخامس مقالاً بعنوان (ناضلوا لوضع حد للغلاء الفاحش وارتفاع الأسعار)[8] بينت فيه تفاقم ظاهرة الغلاء وارتفاع الأسعار، تفاقماً يثير قلق أوسع طبقات الشعب ويخلق للجماهير صعوبات لا حد لها في تدبير أمورها المعاشية وكلما اشتدت الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد جراء السياسة اللاديمقراطية المعادية للشعب واستمرار القمع العسكري والسياسي واستفحال الأزمة في كردستان وانعكاس تلك الأوضاع على حياة الشعب المعاشية وفي الأوضاع الاقتصادية العامة، فإلى جانب البطالة المتسعة والهجرة المستمرة من الريف والعجز في ميزانية الدولة والتضخم النقدي نجد الغلاء الفاحش يأخذ بخناق المواطنين جميعاً وخصوصاً العمال والفلاحين والمستخدمين وذوي الدخل المحدود وانعكاس ذلك على ركود السوق بسبب ضعف القدرة الشرائية للسكان، ورغم ذلك الركود نجد الأسعار بدأت بالارتفاع بشكل كبير في أسعار السلع الاستهلاكية وخصوصاً المواد الغذائية وبلغت حداً لم يشهده العراق من قبل وهذا الارتفاع لا يقتصر على السلع المستوردة

بل شمل السلع المنتجة محلياً، وان أهم السلع المستوردة التي ارتفعت أسعارها هي، الشاي والرز، وهي مواد لا يمكن الاستغناء عنها وان العراق يستورد الآن من الشاي ما قيمته حوالي ستة ملايين ونصف دينار سنوياً مع ان حاجة الاستهلاك لا تتعدى ما قيمته ثلاثة ملايين دينار ورغم ذلك ازدادت أسعار الشاي رغم كثرة العرض بسبب عمليات التهريب إلى إيران والتي تجري يومياً لمصلحة كبار تجار الشاي وعمليات التهريب هذه تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتكلف البلد عملة صعبة على حساب بضائع إنتاجية هامة فلقد ارتفع سعر (حقه)[9] الشاي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من (600) فلساً إلى (1100) فلساً أي بنسبة 22% وارتفاع أسعار الرز (ألبسمتي) المستورد من (72) ديناراً في العام الفائت إلى (97) ديناراً للطن الواحد أي بزيادة 28% وقد بلغ سعر كيلو الرز في بغداد لدى باعة المفرد حوالي (20) فلساً لمختلف الأنواع أي بنسبة 25% وكذلك شملت زيادة الأسعار السلع الصناعية المنتجة محلياً وذات الاستهلاك الواسع كالدهن النباتي ومسحوق الصابون والشخاط والقمصان والأحذية وغيرها وان أسعارها تكاد تساوي أسعار البضائع المستوردة المشابهة لها وان أصحاب هذه المشاريع يعملون بكل السبل لزيادة أرباحهم على حساب المستهلك فتكاليف (التنكة) الواحدة من الدهن النباتي المستورد لا يتجاوز سعرها (1400) دينار وأربعمائة فلس تقوم الشركات الصناعية المحلية بتعبئتها في علب أصغر وتباع العلبة (التنكة) بـ(3) دنانير للواحدة وهذا يعني ان نسبة الربح تتراوح بين 50-70% وكذلك الحال بالنسبة لباقي المواد، أما السع الزراعية والحيوانية وخصوصاً الخضروات و البقوليات والفواكه واللحوم فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً جراء الاحتكار والتحكم في الأسعار وجراء تقلص مساحة الأرض المزروعة بالخضروات حول بغداد نتيجة اتساع رقعة الأراضي السكنية وارتفاع رسوم العلاوي وتزايد أسعار بعض السلع الموجودة في كردستان بسبب الحرب في كردستان فأسعار التفاح ارتفعت من (7) دنانير لكل (100) كيلو من التفاح إلى (12) دينار في العام الحالي، وارتفع العنب من (5،4) دينار لكل (100) كيلو إلى (7) دنانير في العام الحالي وارتفع سعر كيلو اللحم من 20-30 فلس بين العام الماضي والحالي فضلاً عن زيادة إيجارات المحلات والدكاكين، وان الجماهير الشعبية الواسعة هي التي تتحمل عبء الغلاء وارتفاع الأسعار، وان معالجة الأزمة الاقتصادية بصورة جدية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع السياسي القائم ولابد ان يكون للشعب الدور الأكبر في الرقابة على كل ما يمس مصالحه في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية[10].

ثالثاً : الحريات الحزبية :

وردت العديد من المواضيع ذات الشأن الداخلي في أعداد متفرقة من الجريدة قيد الدراسة حيث ورد في العدد الخامس منها مقالاً بعنوان (حول إيقاف نشاط الحزب الوطني التقدمي)[11]

عبرت فيه عن أسف الحزب الشيوعي العراقي عن قيام الحزب الوطني التقدمي إيقاف نشاطه في الثاني من تموز 1962 وتوقف جريدة (البيان) عن الصدور وأضاف المقال ان تفاقم الأزمة السياسية الراهنة وازدياد النشاط الرجعي يستوجب من كل القوى الوطنية مضاعفة نشاطها واستغلال جميع إمكانياتها والاتحاد مع القوى الوطنية الأخرى للوقوف بوجه التهديدات الاستعمارية، وألقى المقال باللوم على الحكومة وأساليبها في مضايقة الأحزاب من ممارسة عملها واضطهاد الحياة الحزبية وتدخل رئيس الوزراء في شؤون الحزب الداخلية واستهانته بقادته وآرائهم السياسية في البلاد، وأوضح المقال ان الحكم العسكري الفردي يفقد آخر أنصاره من بين الأحزاب الوطنية التي يعترف بها الشعب والتي ساهمت بنشاط في الكفاح ضد الحكم الملكي، وعلى الرغم من إقدام الحكومة على سن قانون الأحزاب وإجازتها للبعض منها إلا أنها كانت تسير لتصفية الحياة الحزبية وهاهي تدفع الحزب الوطني التقدمي إلى إيقاف نشاطه كما دفعت من قبل الحزب الوطني الديمقراطي[12] لذلك من قبل، وأشار المقال إلى ان الحزب الوطني التقدمي ومنذ بداية نشاطه اتخذ سياسة تعوزها الموضوعية في دفاعه عن السياسة الداخلية للحكومة، سياسة اضطهاد حقوق وحريات المواطنين واكتفى بتوجيه انتقادات سطحية أو جانبية غرضها تلطيف سياسة الحكومة وهذا من عوامل فشل الحزب ومن ثم إيقاف نشاطه ودعا المقال الوطنيين التقدميين إلى جانب غيرهم من القوى الوطنية إلى التآزر والتكاتف والوحدة في العمل والنضال من اجل إيقاف تدهور الأوضاع والأزمة العامة التي تعانيها البلاد جراء الحكم العسكري الفردي والعمل على بعث الحياة الحزبية والحريات الديمقراطية ولإرساء الحكم الوطني على أسس ديمقراطية[13].

رابعاً : الحريات الشخصية :

وفي مجال الدفاع عن الحريات الشخصية وحرية الانتماء الحزبي والمطالبة بإطلاق سراح السجناء والموقوفين لمجرد انتمائهم لفكر سياسي معين نجد ان معظم الأعداد التي صدرت تطالب بهذا الشيء حيث كتبت الجريدة في عددها الأول وفي أكثر من موضع بهذا الشأن وبعدة عناوين مثل (أوقفوا الاغتيالات السياسية – حذاري من التمادي في الاستهتار)، (كفوا عن تعذيب السجناء السياسيين وأطلقوا سراحهم)، أشارت في المقال الثاني إلى مواقف الحكومة المتناقضة ففي الوقت الذي لا تكف الدعاية الحكومية من استهجان أساليب العهد المباد في تعذيب السجناء والمناضلين، وتهاجم أساليب المستعمرين الفرنسيين ضد السجناء الجزائريين، تمارس إدارة السجون أقسى الأساليب وهذا ما يحدث في سجن بغداد المركزي من الضرب والتعذيب الجسدي وزج المعتقلين إلى المحاجر الفردية من اجل إرغامهم على الاستسلام وتشغيلهم خلافاً للقوانين المرعية وحقوق الإنسان وكذلك الحال في سجون العمارة والموصل،

وانتقد المقال الأحكام الجائرة الصادرة من المجالس العسكرية العرفية على مناضلي الحزب بشكل خاص وعامة الشعب بوجه عام[14].

وفي المقال الآخر المعنون (أوقفوا الاغتيالات السياسية وحذاري من التمادي في الاستهتار) أوضحت فيه ما يحدث في الموصل من تزايد النشاط الاستعماري والرجعي المتفاقم وقيام الرجعيون بالابتهاج علناً في المقاهي بتحركات الجيوش الاستعمارية ومهاجمتهم للحكومة بشكل علني وإشادتهم بعملاء الاستعمار أمثال (الملك حسين) ملك الأردن، وكيف أدت سياسة الحكومة المعادية للديمقراطية والمشجعة للرجعية والاغتيالات السياسية إلى فقدان الثقة بها حتى لدى المواطنين الذين دافعوا عنها وأوردت الصحيفة جملة كبيرة من الاغتيالات السياسية التي تعرض لها المواطنون في عموم أنحاء العراق، وأشار المقال إلى كيفية انتقال العصابات الإجرامية إلى بغداد وبمساعدة دوائر الأمن لممارسة عملها في عمليات الاغتيالات وقد اصدر الحزب الشيوعي بياناً بهذا الشأن ومما جاء فيه ان بإمكان جماهير بغداد اليوم ان تضع حداً لعصابات الاغتيال السياسي العملية المستوردة من الموصل ودعا البيان الجماهير إلى ترصد العصابات وفصح نشاطها الإجرامي وتنظيم الاحتجاجات على استهتار السلطة بأرواح المواطنين[15].

وفي العدد الثالث من الجريدة ورد مقال بعنوان (أساليب التعذيب الفاشية لا تشرف الحكومة)، أبدت فيه أسفها على ان يقوم العهد الجمهوري الذي أُعدم فيه بهجت العطية[16]، لثبوت ممارسته تعذيب وقتل المواطنين والتنكيل بهم، على ان يُسمح لنفس أيتام بهجت العطية في دوائر الأمن بممارسة الأساليب السابقة نفسها وبينت الجريدة بعض من أساليب التعذيب وقد اشتملت (الضرب بالهراوات وسكب الماء الحار وكسر بعض الأطراف والجرح بالسكاكين والتعليق في أسقف المعتقلات)، وأن جميع هذه الأساليب من اجل كسر عزيمة المناضلين وهي وصمة عار بوجه العهد الجمهوري ولابد من وضع حداً لها، أما التستر عليها وتشجيعها فهو عمل لا يشرف الحكومة بحال، بل يسيء إلى سمعتها[17].

وتحت عنوان (ان الذي يحاول خداع الشعب لا يخدع إلا نفسه)، كتبت الجريدة في عددها السابع مقالاً لاذعاً، تطرقت فيه إلى تصريحات رئيس الوزراء حول عطفه على قضايا الموقوفين والمحتجزين وحول تشكيل لجنة إعادة النظر بقضايا المحكومين عرفياً وإنها ستواصل عملها وترفع توصياتها قريباً إلى رئيس الوزراء للبت فيها، وأوضحت الجريدة ان هذه الأقاويل لم تكن أول مرة ويتم التطبيل لها ولم يعد يخفى على أحد القصد منها وهو إظهار رئيس الوزراء بمظهر العطوف الحريص على مصائر ضحايا حكمه البوليسي، المتفضل عليهم وعلى ذويهم، وانه حامي العدالة والأمن والحرية، وقد أصبح الرأي العام يتوقع مثل هذه التظاهرات المهينة ، كلما

تفاقمت النقمة على الحكم العسكري الدكتاتوري وكلما ضاقت المواقف والسجون بضحاياه وأريد إحلال وجبات جديدة من الضحايا بدلاً من القديمة التي اشبع الاستبداد نهمه من التنكيل بها أشهراً أو سنوات، وان هذا الأسلوب من التفضل المبتذل بإنهاء حجز حرية المواطنين بدون آية إجراءات قانونية ولو من الناحية الأصولية الشكلية، يقدم برهاناً صارخاً على ان توقيف المئات والألوف من المواطنين يجري اعتباطاً وظلماً ثم تأتي الدكتاتورية لتحول من إطلاق سراحهم فضلاً ومنّة ووسيلة للدعاية والتهريج لها وذلك يُعد استهتاراً بالمقاييس القانونية والقيم الوطنية والأخلاقية وهي بذلك لن تخدع الشعب بل تخدع نفسها فقط[18].

بمجرد التدقيق والتمعن في المقال السابق نرى ان جميع الإدعاءات ومن جميع الأطراف المعادية للحزب الشيوعي بان الحزب ذو حظوة لدى الحكومة وان الحكومة تحابي هذا الحزب وان الحزب يدافع عن السلطة كلها اتهامات باطلة وعارية عن الصحة وما ورد من كلمات لاذعة في المقال كفيلة بتوضيح كل ذلك.

خامساً : قضايا الفلاحين والعمال :

نالت قضايا العمال والفلاحين الاهتمام الواسع في مقالات الجريدة ففي مجال الحركة الفلاحية كتبت طريق الشعب السرية في عددها الأول مقالاً بعنوان (لتعزيز وحدة الفلاحين في النضال من اجل مطاليبهم الحيوية وحقوقهم في التنظيم الديمقراطي)، تطرقت فيه إلى خطاب رئيس الوزراء الذي ألقاه في المؤتمر السنوي العام للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية الذي انعقد في 17 آذار 1962، حيث أوضح المقال المشاكل التي يعاني منها الفلاح العراقي ومنها تزييف الانتخابات الفلاحية ومجيء أشخاص لا يمثلون الفلاحين وان أكثر من (ربع مليون) عائلة فلاحيه محرومة من حقها في تملك الأرض التي تحرثها وتزرعها حالياً لأنها لا تزال ملكاً للإقطاعيين والملاكين وحتى في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها فأن الملاك يبذل قصارى جهوده في حرمان الفلاحين من استمرار زراعتها بسبب احتفاظه بملكية المضخات التي كانت تسقي الأراضي المستولّى عليها والموزعة واحتفاظه بالأرض التي تسمى (بالصدور) وذلك وفقاً للحد المطلق في اختيار الحد الأعلى وبذلك يستطيع حرمان الفلاحين من المياه والتلاعب بتوزيعها والفساد المتفشي في دوائر الري حيث يتم توزيع المياه وفقاً للمبلغ المدفوع ، وبدلاً من ان يعالج رئيس الحكومة هذه المشكلة والاستجابة لمطالب الفلاحين في الالتزام بالقانون في تحديد حق اختيار الحد الأعلى للملاكين بما يتفق ومصلحة الإصلاح الزراعي والفلاحين والاستيلاء على ما هو ضروري من المضخات العائدة للملاكين لضمان استمرار زراعة الأرض الموزعة والمستولى عليها والإسراع في نصب المضخات الجديدة نرى ان رئيس الوزراء يتجاهل ويخضع لضغط أعداء الإصلاح الزراعي في سعيهم لعرقلة تطبيق القانون ويتحدى جميع قرارات المؤتمر أعلاه

ومطالب القوى الوطنية وجماهير الفلاحين وأضاف المقال بأن المدة التي حددت للانتهاء من توزيع جميع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها وفق قانون الإصلاح الزراعي هي خمس سنوات، وقد مرت ثلاث سنوات ونصف ولم يتم من التوزيع سوى 14% وان أكثر من ثلث أراضي الملاكين الخاضعة للاستيلاء لا تزال بحوزتهم والأكثر من ذلك ان آلافاً من الدونمات من الأراضي المستولى عليها لا تزال يستغلها الملاكون القدامى على الرغم من مرور مدة طويلة من عملية الاستيلاء، وأضاف المقال أيضاً ان المشكلة الحقيقية التي يعانيها الفلاحون هو الحكم الفردي ومحاربة حقوق الشعب الديمقراطية وعدم الارتكاز على جماهير الفلاحين وجمعياتهم التي يهمها بالدرجة الأولى تطبيق الإصلاح الزراعي، وقد حاول رئيس الوزراء التصوير بان الخلافات فردية بين الفلاحين متجاهلاً دور الإقطاع والعناصر الفاسدة في أجهزة السلطة ودعا الفلاحين إلى عدم ذكر الإقطاع وان الذنب يقع على عاتق الاستعمار!! واختتم المقال بالقول بان كسب تأييد الفلاحين مرهون بالدفاع عن مصالحهم والاستجابة لمطالبهم التي توحدهم وعلى الحكومة ان تدرك ذلك[19].

وفي العدد السابع كتبت الجريدة مقالاً بعنوان (أين هم الفلاحون في انتخابات الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية ؟) ، أوضحت فيه ان الانتخابات التي جرت في 17 تشرين الأول 1962 للجمعيات الفلاحية كانت بمعزل عن جماهير الفلاحين ومن وراء ظهورهم ي على طريقة (الكتمان والمباغتة) ، فلم يُنشر موعد الانتخابات في الصحف ولم تُبلغ الاتحادات الفلاحية ولم يُطرح أي منهاج فلاحي لتجري الانتخابات على أساسه ولقد تمت على عجل وسبقها عمليات تزوير انتخابات اتحادات الألوية في عموم أنحاء العراق وبهذا لم يكن الحاضرين لانتخابات الاتحاد العام يمثلون الفلاحين بصورة حقيقية وان معظم المندوبين عن الألوية لم يكونوا فلاحين إطلاقاً بل ملاكين ومزارعين صغار يستغلون الفلاحين في أراضيهم ومعروفين بالوقوف ضد مطاليب فقراء ومتوسطي الفلاحين، وقد جرى انتخاب أعضاء الاتحاد العام بصورة شكلية لأن أكثرية الحاضرين الذين جيء بهم من الألوية عن طريق التزوير والإرهاب وهكذا تمت مسرحية انتخابات الاتحاد العام، وفي المقال الكثير من التفاصيل الأخرى تفيد الباحثين في مجال الجمعيات الفلاحية والاتحاد العام والانتخابات الفلاحية في تلك المدة [20].

وفي مجال الحركة العمالية فقد نشرت الجريدة وفي جميع أعدادها تقريباً مشاكل العمل والعمال وما يتعرضون له من سلب للحقوق وواكبت الجريدة الحركات الانتخابية للعمال وعلى مختلف أصنافهم فعلى سبيل المثال كتبت الصحيفة في عددها الأول مقالاً بعنوان (مع عمال ومستخدمي مصلحة نقل الركاب العامة في بغداد)، أوضحت فيه الحالة السيئة التي يتعرض لها عمال ومستخدمي مصلحة نقل الركاب بسبب الاستغلال الوحشي والمعاملة البوليسية التي

تمارسها الإدارة الحكومية وحرمانهم من حق الدفاع عن مصالحهم الطبقية بعد غلق نقابتهم وساقت الجريدة بعض الأمثلة لما يتعرض له العمال من ظلم فلقد فُصل عن العمل خلال الثمانية أشهر الماضية (461) عاملاً بحجج تافهة كعدم ارتداء حمالة الحقيبة مثلاً، وتغريم (80) عاملاً قسط يومين لمطالبتهم باحتساب عطلة يوم الجمعة التي اشتغلوا فيها في العيد، ويحاكم يومياً ما لا يقل عن (300) عامل من قبل ضباط الخطوط لأسباب تافهة، وإعطاء الإدارة للمفتشين صلاحيات تفتيش جيوب المنتسبين أثناء العمل بقصد امتهان كرامتهم واستفزازهم، وإعطاء الأوامر لأطباء المستوصف بالامتناع عن منحهم الإجازات المرضية وطالب المقال بضرورة فتح نقاباتهم من اجل الدفاع عن حقوقهم المشروعة ورفع الظلم والحيف عنهم[21].

وفي العدد السابع كتبت مقالاً بعنوان (العمال يشددون نضالهم ضد الطرد الكيفي ومن أجل زيادة الأجور)، أشارت فيه إلى ارتفاع الأسعار إلى حوالي ستة أضعاف ما كانت عليه سنة 1939 بالنسبة لأكثرية العمال وهبطت الأجور الحقيقية إلى أقل من النصف، ورغم ان الكثير من المشاريع تبلغ الآن نسبة أرباحها السنوية أكثر من 20%، وان الزيادة السنوية المعتادة لأجور مختلف المشاريع الأهلية والحكومية قد توقفت وتفاقم الطرد الكيفي والاستغلال والتعسف الذي يعاني منهما العمال وجراء هذا الواقع المرير فأن جماهير الطبقة العاملة تشدد الآن نضالها من اجل زيادة الأجور لكي يبلغ الحد الأدنى (650) فلساً في المشاريع الحكومية وشركات النفط والمؤسسات الكبرى وزيادة مناسبة مقاربة في المشاريع والمصانع الأخرى ولكن الحكومة تصر على تجاهل وسلب حقوق العمال وتعمل لتكبيل حرياتهم في النضال من أجل هذه الحقوق ولا تكتفي بضرب نقابات العمال وتزوير انتخاباتها بل تواصل أعمال التعسف والطرد الكيفي والسجن وتقليل الأجور في المشاريع الحكومية وحمايتها لأرباب العمل وضربت الجريدة في مقالها الكثير من الأمثلة وبالأرقام حول انخفاض الأجور في معامل ومصانع عدة تابعة للدولة وطالب المقال الطبقة العاملة بالنضال من أجل زيادة الأجور وإيقاف الطرد الكيفي وإعادة العمال المفصولين والوقوف بوجه الحكم الدكتاتوري العسكري البوليسي ولابد من فرض إرادة العمال في استعادة حقوقهم المسلوبة[22].

جاء في العدد الثامن الصادر في كانون الثاني 1963 مقالاً مهماً بعنوان (ينبغي الإسراع في تشريع وتنفيذ قانون تأسيس شركة النفط الوطنية)، أشارت فيه إلى مطاليب القوى الوطنية ومنذ أكثر من ثلاث سنوات بضرورة تأسيس شركة وطنية تأخذ على عاتقها مهمات التنقيب والاستخراج والتسويق والتصفية، بغية تنمية قطاع حكومي في هذا المجال الاقتصادي الوطني العام وتقليص اعتماد البلاد على شركات النفط الأجنبية تدريجياً وطالب المقال بضرورة بقاء

القطاع النفطي ضمن القطاع العام الصرف الذي يمكن ان يلعب دوراً تقدمياً هاماً في حاضر البلاد ومستقبلها وان لا يعتمد على رؤوس الأموال الأهلية الخاصة، وحدد المقال جملة من المشاكل والصعاب التي تواجه تأسيس هذه الشركة ومنها أنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة وكفاءات فنية ولابد من تهيئة الظروف العامة المناسبة لاستمرارها وتطورها حيث ستُقدم الشركات النفطية الاستعمارية على زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار في الوقت الذي تعاني فيه الحكومة من أزمة مالية بسبب الحملة العسكرية في كردستان وبسبب تلكؤها في تنفيذ الإصلاح الزراعي ولغرض تذليل هذه الصعاب يتطلب من الحكومة ان تبدأ الشركة باستثمار الأراضي المستكشفة والغنية بالنفط قبل غيرها، وإجراء إصلاح مالي شامل ووضع خطة اقتصادية علمية وعملية وعدم الإنفاق المسرف على مظاهر البهرجة والحد من التوسع في أجهزة الأمن التي توجه ضد الشعب والقوى الوطنية والاقتصار بالصرف على شؤون الدفاع بشكل يتناسب مع إمكانيات البلاد وفي حدود ضرورات صيانة الاستقلال الوطني، والاستعانة بالاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى في عقد اتفاقية تعاون نفطي - فني، والسعي لعقد اتفاقات مقايضة وتسويق مع البلدان الأجنبية خاصة وان الميزان التجاري في غير صالح العراق في الظرف الحالي، وإنهاء الأساليب والأوضاع الاستثنائية الشاذة وإحلال السلام في كردستان وإرساء الحكم على أسس ديمقراطية، واختتم المقال بالقول إن السلطة وكافة القوى الوطنية مدعوة لتتظافر جهودها من أجل تشريع قانون الشركة الوطنية بعد سد الثغرات التي يحتوي عليها وإبرازها إلى حيز الوجود ودعم فعالياتها وتنشيطها لصالح تعزيز الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على الشركات النفطية الاستثمارية[23].

نلاحظ مما سبق سعة حجم المقالات وتنوعها وشمولها لكافة جوانب الحياة الداخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وحريات فردية وهي ليست مقالات صحفية فحسب بل ترقى إلى مستوى البيانات السرية التي يصدرها الحزب لكونها محظورة عن العمل وسرية بل تكاد تكون أكثر وأوسع انتشاراً من البيانات السرية التي تطبع على شكل أعداد محدودة عكس الجريدة التي تطبع بشكل واسع رغم سريتها ثم ان أهميتها تأتي من خلال الإفادة منها والاطلاع على المواضيع التي تناولتها فهي كما ذكرنا سرية وغير متوفرة في المكتبات بل حتى في أرشيف الحزب نفسه ولم تتطرق لها ولمواضيعها الكتب الرصينة التي عالجت هكذا مواضيع.

الخاتمة :

1– على الرغم من إيمان الحزب الشيوعي العراقي بحق تقرير المصير لجميع الأقليات المضطهدة، انطلاقاً من مبادئه إلا انه حاول استغلال تلك القضية لصالحه من خلال كسب الأتباع الكرد ولاسيما مع وجود فرع كبير للحزب في كردستان، ومن جانب آخر الربط

بين حقوق الأكراد وضرورة وجود الأحزاب الوطنية التي تدافع عن القضية الكردية من جهة أخرى، حيث ذكر في أكثر من موضع ان الحقوق لا يمكن ان تكتسب بدون وجود نظام يؤمن بالحرية ولا حرية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية حقيقية في المجتمع الطبقي بدون أحزاب وان الأحزاب قد حرمت من ممارسة حقها المشروع في ممارسة أعمالها ونشاطها وهو بذلك يدعو إلى ضرورة ممارسة عمله بشكل علني مستغلاً القضية الكردية.

2– ناقشت الجريدة الوضع الاقتصادي بشكل علمي دقيق وعززت ذلك بالأرقام ووضعت الحكومة في موقع المسؤولية من خلال تصرفاتها غير المدروسة والإنفاق في أبواب غير مجدية وطالبت بضرورة الرقابة الشعبية على الواردات وأبواب الإنفاق والإفادة من خبرات الدول المتقدمة لاسيما الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية.

3– لم يكن الحزب الشيوعي صادقاً في معرض دفاعه عن الحياة الحزبية ودفاعه عن الحزب الوطني التقدمي وذلك لأسباب عدة منها ان الحزب التقدمي كان من أنصار السلطة ومؤسسة محمد حديد كان وزيراً للمالية في عهد قاسم وقد جاء أمر حل الحزب لإجبار الأحزاب الأخرى على اتخاذ ذات الخطوة، ثم ان الحزب الشيوعي لم يكن يؤمن سوى بحزب العمال والفلاحين والكادحين بل وصل به الحال إلى معاداة الأحزاب الشيوعية المنشقة عنه كحزب داود الصائغ بالرغم من اشتراكهم في التوجهات العامة ولم تكن تلك سوى خطوة للانتقاص من الحكومة والتهجم عليها.

4– في مجال الحريات الشخصية وحرية الفكر والعقيدة والانتماء السياسي، انتقدت الجريدة الحكومة بشكل كبير على ممارساتها غير القانونية والتي تقيد الحريات الفردية وتستخدم كل أنواع التعذيب والتنكيل من أجل إرغامهم على السير في ركابها وعدم المعارضة وانتقاد سياساتها الخاطئة ومعاداتها للديمقراطية بشكل واسع.

5– في المجال الفلاحي أوضحت الجريدة بأن مسألة الإصلاح الزراعي لم تكن سوى خطوة سياسية الغرض منها كسب فقراء الشعب والدليل على ذلك ان الحكومة لم تحقق انجازات منظورة في الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها بل على العكس من ذلك بدأت ترضخ لمطالب الإقطاع والملاكين وسطوتهم على حساب الفلاحين الفقراء وجاءت بجمعيات فلاحيه موالية لها من خلال التزوير لتماشي خطى الحكومة فقط.

6– ساندت وواكبت الجريدة مشاكل العمال ومعاناتهم وما يتعرضون له من قسوة وسلب للحقوق وطالبت الحكومة بالكف عن ذلك وضرورة التعامل بأساليب حضارية وديمقراطية مع العمال وكافة فئات الشعب.

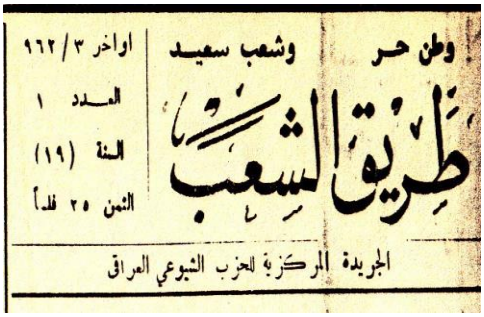
وطن حر وشعب سعيد
طريق الشعب
اواخر ٣/ ١٩٦٢
العدد ١
السنة (١٩)
الثمن ٢٥ فلساً
الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

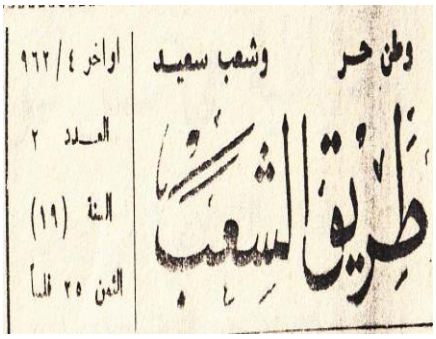
وطن حر وشعب سعيد
طريق الشعب
اواخر ٤/ ١٩٦٢
العدد ٢
السنة (١٩)
الثمن ٢٥ فلساً

وطن حر وشعب سعيد
طريق الشعب
اوائل حزيران
١٩٦٢
العدد ٣ السنة ١٩
الثمن ١٥ فلساً
الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

وطن حر وشعب سعيد
طريق الشعب
اوائل آب
١٩٦٢
العدد ٥ السنة ١٩
الثمن ١٥ فلساً
الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

ملحق رقم (1)

وطن حر وشعب سعيد

طريق الشعب

أوائل كانون ٢ ١٩٦٣ العدد ٨ السنة ١٩ الثمن ٤٠ فلسا

الجريدة المركزية لحزب الشيوعي العراقي

وطن حر وشعب سعيد

طريق الشعب

أوائل تشرين ٢ ١٩٦٢ العدد ٧ السنة ١٩ الثمن ٢٥ فلسا

الجريدة المركزية لحزب الشيوعي العراقي

ملحق رقم (2)

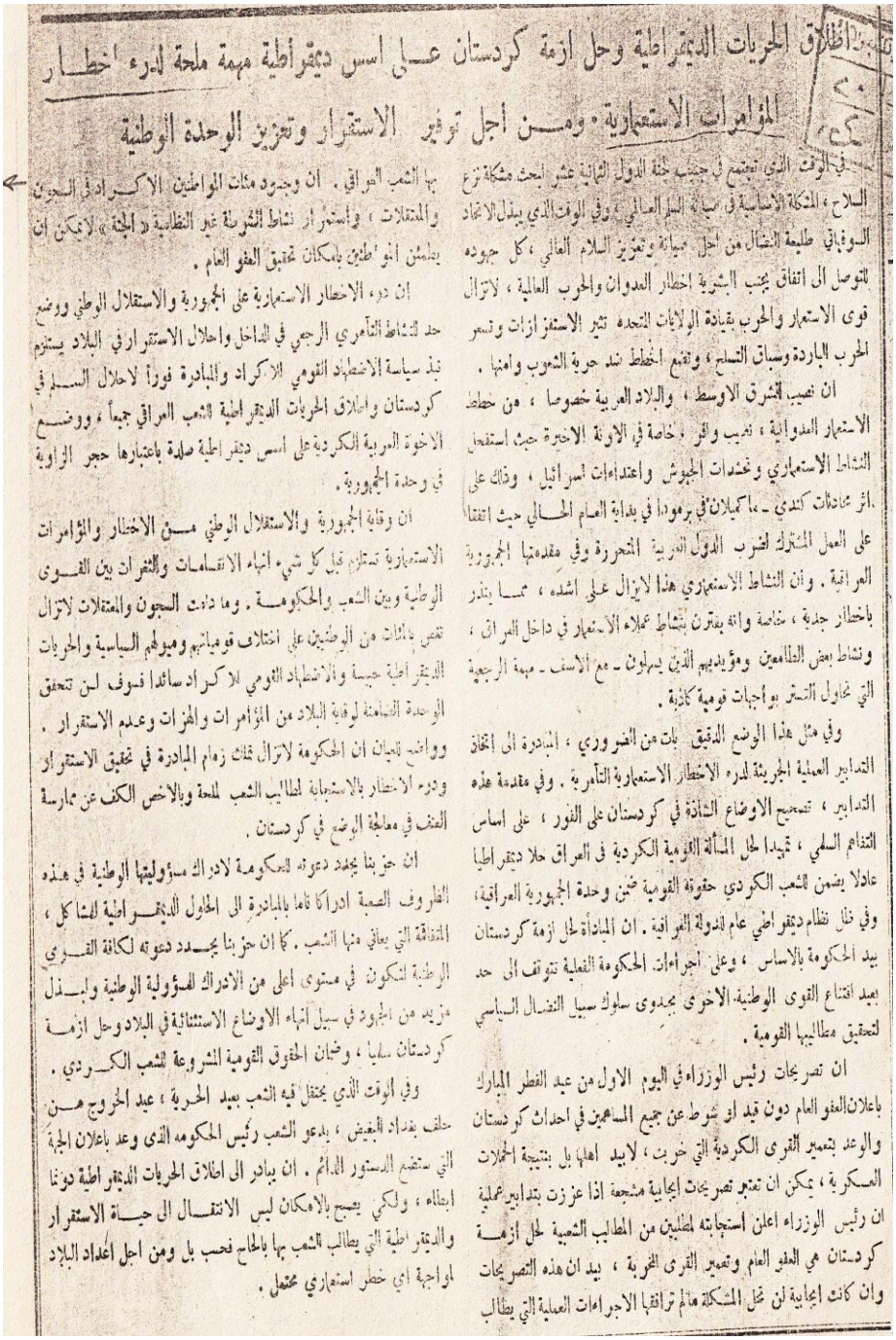

إطلاق الحريات الديمقراطية وحل ازمة كردستان على اسس ديمقراطية مهمة ملحة لدرء اخطار المؤامرات الاستعمارية . ومن اجل توفير الاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية

في الوقت الذي تجتمع في جنيف لجنة الدول الثمانية عشر لبحث مشكلة نزع السلاح ، المشكلة الاساسية في سياسة السلم العالمي ، وفي الوقت الذي يمثل الاتحاد السوفياتي طليعة النضال من اجل صيانة وتعزيز السلام العالمي ، كل جهوده للتوصل الى اتفاق يجنب البشرية اخطار العدوان والحرب العالمية ، لاتزال قوى الاستعمار والحرب بقيادة الولايات المتحدة تثير الاستفزازات وتسعر الحرب الباردة وسباق التسلح ، وتقمع الخطط ضد حرية الشعوب وامنها .

ان نصيب الشرق الاوسط ، والبلاد العربية خصوصا ، من خطط الاستعمار العدوانية ، نصيب وافر ، خاصة في الاونة الاخيرة حيث استفحل النشاط الاستعماري وتصدت الجيوش واعتداءات اسرائيل ، وذلك على اثر محادثات كندي ـ ماكميلان في برمودا في بداية العام الحالي حيث اتفقا على العمل المشترك لضرب الدول العربية المتحررة وفي مقدمتها الجمهورية العراقية . وان النشاط الاستعماري هذا لايزال على اشده ، مما ينذر باخطار جدية ، خاصة وانه يقترن بنشاط عملاء الاستعمار في داخل العراق ، ونشاط بعض الطامعين ومؤيديهم الذين يعملون ـ مع الاسف ـ مهمة الرجعية التي تحاول التستر بواجهات قومية كاذبة .

وفي مثل هذا الوضع الدقيق بات من الضروري ، المبادرة الى اتخاذ التدابير العملية الحريصة لدرء الاخطار الاستعمارية التآمرية . وفي مقدمة هذه التدابير ، تصحيح الاوضاع الشاذة في كردستان على الفور ، على اساس التفاهم السلمي ، تمهيدا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا يضمن للشعب الكردي حقوقه القومية ضمن وحدة الجمهورية العراقية ، وفي ظل نظام ديمقراطي عام للدولة العراقية . ان المبادأة لحل ازمة كردستان بيد الحكومة بالاساس ، وعلى اجراءات الحكومة الفعلية تتوقف الى حد بعيد اقناع القوى الوطنية الاخرى بجدوى سلوك سبيل النضال السياسي لتحقيق مطاليبها القومية .

ان تصريحات رئيس الوزراء في اليوم الاول من عيد الفطر المبارك باعلان العفو العام دون قيد او شرط عن جميع المساهمين في احداث كردستان والوعد بتعمير القرى الكردية التي خربت ، لابيد اهلها بل بنتيجة الحملات العسكرية ، يمكن ان تعتبر تصريحات ايجابية مشجعة اذا عززت بتدابير عملية ان رئيس الوزراء اعلن استجابته لمطلبين من المطالب الشعبية لحل ازمة كردستان هي العفو العام وتعمير القرى الخربة ، بيد ان هذه التصريحات وان كانت ايجابية لن تحل المشكلة مالم ترافقها الاجراءات العملية التي يطالب بها الشعب العراقي . ان وجود مئات المواطنين الاكراد في السجون والمعتقلات ، واستمرار نشاط الشرطة غير النظامية « الجاش » لايمكن ان يطمئن المواطنين بامكان تحقيق العفو العام .

ان درء الاخطار الاستعمارية على الجمهورية والاستقلال الوطني ووضع حد للنشاط التآمري الرجعي في الداخل واحلال الاستقرار في البلاد يستلزم نبذ سياسة الاضطهاد القومي الاكراد والمبادرة فوراً لاحلال السلم في كردستان واطلاق الحريات الديمقراطية للشعب العراقي جميعاً ، ووضع الاخوة العربية الكردية على اسس ديمقراطية صلبة باعتبارها حجر الزاوية في وحدة الجمهورية .

ان وقاية الجمهورية والاستقلال الوطني من الاخطار والمؤامرات الاستعمارية تستلزم قبل كل شيء انهاء الانقسامات والثغرات بين القوى الوطنية وبين الشعب والحكومة . وما دامت السجون والمعتقلات لاتزال تضم بالات من الوطنيين على اختلاف ميولهم ومبولهم السياسية والحزبية الديمقراطية حميمة والاضطهاد القومي للاكراد سائدا فسوف لن تتحقق الوحدة الضامنة لوقاية البلاد من المؤامرات والغزات وعدم الاستقرار . وواضح للعيان ان الحكومة لاتزال تملك زمام المبادرة في تحقيق الاستقرار ودرء الاخطار بالاستجابة لمطالب الشعب الملحة وبالاخص الكف عن ممارسة العنف في معالجة الوضع في كردستان .

ان حزبنا يجدد دعوته للحكومة لادراك مسؤوليتها الوطنية في هذه الظروف الصعبة ادراكا تاما بالمبادرة الى الحلول الديمقراطية للمشاكل ، المتفاقمة التي يعاني منها الشعب . كما ان حزبنا يجدد دعوته لكافة القوى الوطنية للتكوتل في مستوى اعلى من الادراك للمسؤولية الوطنية وبذل مزيد من الجهود في سبيل انهاء الاوضاع الاستثنائية في البلاد وحل ازمة كردستان سلميا ، وضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي .

وفي الوقت الذي يحتفل فيه الشعب بعيد الحرية ، عيد الخروج من حلف بغداد البغيض ، يدعو الشعب رئيس الحكومة الذي وعد باعلان الجبهة التي ستضم الدستور الدائم . ان يبادر الى اطلاق الحريات الديمقراطية دونما ابطاء ، ولكي يصبح بالامكان لبس الانتقال الى حياة الاستقرار والديمقراطية التي يطالب الشعب بها بالحاح فحسب بل ومن اجل اعداد البلاد لمواجهة اي خطر استعماري محتمل .

ملحق رقم (3)

في سبيل حقن الدماء وحل ازمة كردستان سلمياً

لايزال التأزم في كردستان على اشده . ويتفاقم خطر استئناف حملة عسكرية قمعية واسعة وتوسع الاصطدامات الدموية . ان هذا الوضع يهدد البلاد بحرب اهليه من شأنها تعريض استقلالنا الوطني ووحدة الجمهورية الى اشد الاخطار في هذه الظروف الدقيقه حيث تستفحل مؤامرات الاستعمار في الشرق الاوسط والعراق. ان الاصرار على حل ازمة كردستان بالقمع العسكري والغارات الجوية ومواصلة سياسة الاضطهاد القومي لايمكن الا ان يعقد المشكلة اكثر فأكثر ولن يفيد سوى المستعمرين ، ويكلف شعبنا عربا واكرادا مزيداً من التضحيات والدماء . ان شعبنا لا يريد ان يقتل خيرة شبابه وان تراق دماء المواطنين الاكراد في قتال لا يهدف الا الى الاضطهاد القومي .

ان بالامكان ومن الضروري حل الازمه سلمياً بالتفاوض بين الطرفين وتلبية المطالب القوميه العادلة للشعب الكردي ، وفي سبيل هذا ، نناضل الجماهير الشعبية عربا واكراداً . فعلى الحكومه التي لا يزال زمام المبادرة في ايديها ان تسلك طريق الحكمه وتسعى لحل الازمه بالطرق الديمقراطيه السلميه . وعلى القوى الوطنيه التي اخذت تشعر بالقلق المشروع جراء خطورة الوضع ، ان تواصل نضالها وتوحد صفوفها لتجنيب البلاد خطر الحرب الاهليه وصيانة وحدتها على اساس ديمقراطي يضمن للشعب الكردي حقوقه العادلة .

انا مرة اخرى ندعو الحكومه وكافة القوى الوطنيه الحريصه على وحدة البلاد واستقلالها عربا واكراداً ، الى التفاوض وحل ازمة كردستان بالوسائل السلميه .

فناضلوا يا ابناء شعبنا من اجل انهاء الحملة العسكرية في كردستان وايقاف القتال . ولتتعزز الاخوة العربيه الكرديه في النضال لصيانة استقلال العراق ومن اجل الديمقراطيه .

ناضلوا لحل ازمة كردستان والمسالة القومية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا

وطن حر وشعب سعيد
طريق الشعب
اوائل حزيران ١٩٦٢
العدد ٣ السنة ١٩
الثمن ١٥ فلسا
الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

السلم في كردستان والديمقراطية همـا سبيل الاستقرار

في الوقت الذي يحاول فيه الاستعمار العالمي بقيادة الولايات المتحـدة الامريكية تشديد حدة التوتر الدولي . عـن طريق تأجيج سباق التسلح والاستفزازات العدوانيه ، وفي الوقت الذي نجد هذه السياسه الاستعماريه انعكاسا في الشرق الاوسط في استفحال النشاطات التآمرية لدول (السنتو) ودسائس عملاء الاستعمار في الاردن والكويت والسعوديه . وفي الوقت الذي تتفاقم فيه التناقضات والصراعات الحادة بين الدول العربيه المتحررة ، في هذا الوقت بالذات ايضاً يزداد الوضع السياسي في بلادنا خطورة وتعقيداً ، بسبب عدم معالجة الازمه السياسيه التي بدأت تعانيها جمهوريتنا منذ ان ارتد الحكم الوطني عن النهج الديمقراطي واتجه نحو قمع القوى الشعبيه والديمقراطيـه الامينة على اهداف الشعب وثورته التحرريه ، في حين راح يظهر مزيداً من التسامح والتساهل تجاه الرجعيه عدوة الثورة والحكم الوطني .

ويشمل الاستياء جميع طبقات الشعب وفئاته جراء تفاقم مشاكلها وانعدام الاستقرار . ويتنامى على مر الايام عجز اسلوب الحكم الفردي عن معالجة مشاكل البلاد الرئيسه وحل التناقضات الخادمه في المجتمع ، وقد نشأ عن هذا الحال اتساع شعور خيبة الأمل عند المواطنين ، وبروز المزيد من العوامل المساعدة لنشاط عملاء الاستعمار واعداء الثورة لتعزيز مواقعهـم وانضاج مؤامراتهم ، ولتوسيع الثغرات في الوضع السياسي القلق .

ان الازمه القائمه في كردستان والقتال الدائر هناك يحتـل مركز العمـ ـ بين العوامل التي تشدد الازمه السياسيه وتجعلها اكثر خطورة .

وازاء هذا الوضع الخانق ، تتعالى اصوات كل القوى الوطنيه الغيورة مطالبه بضرورة جمع الكلمه وتعزيز الوحدة الوطنيه الوقوف بوجه الاستعمار والمحافظ على الاستقلال الوطني وعلى مكاسب ثورة تموز ، وفي سبيل المضي قدماً الى امام نحو استكمال جميع الاهداف التي ثار من اجل تحقيقها الشعب وجيشه الباسل . ان الشعب يطالب بالاستقرار ، بعـ ـيدان يلمـ ـ انعدام الاستقرار في البلد حداً مقلقاً . وان الدعوة الى الوحدة الوطنيه عامه شاملة جر ـ نتائج المرة الملموسه التي نجمت عن استمرار الانقسام في الحركة الوطنيه وجراء الخطر الذي بات يهدد وحدة الجمهوريه في صميمها بفعل دوام القتال في كردستان . ولم يعد يستطاع احد ان يتجاهل خطر مؤامرات ومناورات الاستعمار وعملاه وضرورة الاسراع بتعبئة قوى الشعب واتخاذ الاجراءات الحازمه لتلبية كل احتمال . كما انه ليس هناك اية جهة وطنيه لا تؤكد بالحاح على وجوب انهاء « فترة الانتقال » فوراً . ومع ذلك نجد الحكومه ـ التي لا يزال بيدها زمام المبادرة السياسيه لمعالجة الموقف ـ لا تزال متشبثه بسياستها

الوزراء ، بل ان مسخ الحياة الحزبيه ، واضطهاد الاحزاب الوطنيه المخلصه وتعطيل وخنق الصحافه الديمقراطيه ، ومحاولة تصفية المنظمات الديمقراطيه والتغلب وتزييفها بالقوة والارهاب والتوسل بمحاربة الناس في ارزاقهم وطردهم من اعمالهم ، والاعتقال والسجن ، وحتى الاغتيال . . الخ . ان هذه السياسه هي التي خلقت التناقضات الداخليه ، وشجعت القوى الرجعيه والمست امامها المجال ، وهي التي بالتالي ، خلقت العراقيل امام تقدم الثورة . لقد كان بالامكان تحقيق اضعاف ما تم تحقيقه من اهداف الثورة لحد الآن لو ان الحكومه لم تنحل عن النهج الديمقراطي الذي واصلت نهج العام الاول من الثورة التي خلقت خلالها ـ بفضل مساندة الشعب وتوفير الحريات الديمقراطيه ـ كل المكتسبات الرئيسيه : الخروج من حلف بغداد ومشروع ايزنهاور ، الغاء قاعدتي الجمايمه والشعيبه ، الخروج من الكتلة الاسترليني ، الانفتاح الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي . . الخ .

ان رئيس الوزراء كثيراً ما يتغنى بالحرب التي اطلقتها الثورة الشعب ، ولكننا لا نقاتل ابداً اذا قلنا ان هذه الحرب قد سلبت من الشعب الذي دفع ثمنها دماً زكياً غالياً . فلا حرب بدون ديمقراطيه ، ولا ديمقراطيه حقيقيه في المجتمع الطبقي بلا احزاب والى جانب الاحزاب السياسيه كلها ـ ماعدا حزب واحد ـ حرمت من حرية النشاط المشروع ، وارغمت على العمل غير الشرعي والنشر السري . ومما يبعث على الاسف ، ان لا تستخلص الحكومه تجربة بلادنا وكل البلدان العربيه ، وخصوصاً سوريا ، التي برهنت على ان ازالة الاحزاب وشطبها امر مستحيل ، لان الاحزاب خاصة الاحزاب الجماهيريه منها ، مثل الحزب الشيوعي تنبثق من اساس مادي هو علاقات الانتـاج الراسمالية ، وليس بامكان اية قوة توقانيه عود هذا الاساس المادي . لقد حاول النظام الاستعماري للملكي الرجعي البائد ذلك عبثاً ، وحاولت طبقـات وحكومات كثيرة في بلدان اخرى عبثاً ايضاً . فلماذا لا تأخذ الحكومة عبرة من غيرها ، ومن تجربتها في الاعوام الثلاثه الماضيه ؟ لماذا تصر على سياسه تعزلها عن الشعب وتورطها في مشاكل هي في غنى عنها ؟

ان كون الحكومه القائمه حكومه وطنيه معاديه للاستعمار وتخطى بمساندة الشعب في بعض الخطوات والمواقف لا يزيل التناقضات الخطرة التي يولدها اسلوب الحكم الفردي والدكتاتوريه العسكريه التي لا يجمعها اي جامع مع ستلزمات " رة الوطنيه الديمقراطيه . هذا عدا عن كون الاتكال عل لجاز الرجعي وانعدام الديمقراطية يخلقان يومياً عشرات المشاكل التي توسع الهوة بين الشعب والحكومه ، ويعطيان للاستعمار والرجعيه عشرات الفرص لتصيد في الماء العكر . فالمة الاساسية في الوضع الراهن هي انعدام الديمقراطيه ، ومادامت الحكومه لا تعالج هذه المة ، فان الفوضى وانعدام الاستقرار واختلال الامن وتبعثر القوى الوطنيه ، وتكرر المؤامرات ستبقى . ولا يمكن ان " تؤدي هذه السياسه الى ما في صالح المستعمرين ومماله نجاح سياستهم "سياسة « فرق تسد » وهذه السياسه تفيد في اكبر مشجع شركات النفط الاحتكاريه على التمنع وعرقلة الانتـاج وتركيز الضغط السيـاسي والاقتصادي على البلاد .

ان احتقار الديمقراطيه والتوسل باساليب الاكراه والقمع ، هما سبب نشوء واستمرار ازمة كردستان ، والجماهير الشعبيه التي تدفع ثمن هذه الازمه من دمائها ودموعها تسأل الحكومه ، ألم يكن بالامكان تجنب هذه الازمه منذ البداية ؟ ألم يكن بالاستطاع الحيلولة دون تطورها الى قتال واستعمال

للاتصال بين حلوا السلاح وتستفسر منهم عن السبب الذي حلهم على استعمال السلاح وتعمل لتفاهم معهم ؟ ان على عاتق الحكومه تقع مسؤولية حقن الدماء فلماذا لا تكون اكثر شعوراً بالمسؤوليه مع انها تدرك ، كما صرح رئيس الوزراء مراراً ، ان الاستمرار هو الذي يستفيد من استمرار القتال . ان عدم حل مشكلة كردستان سلماً ، ولا سبيل آخر لحلها ، لا يهدد الوحدة الوطنيه والاستقلال الوطني باشد الاخطار فحسب ، بل يضع الحكومه نفسها في موقف سياسي حرج ، ويكون له اسوء العواقب على الحياة الاقتصاديه في البلاد .

لقد اعلن ابناء الشعب على اختلاف اتجاهاتهم ارادتهم في ضرورة حل ازمة كردستان سلماً . فلماذا لا تصغي الحكومه الى آراء رجال مخلصين مثل الاستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي دعـا الى احترام حقوق القوميه الكرديه ، ولماذا لا تسمع نداء اهلال السلم في كردستان الذي اطلقه الاساتذه مصطفى علي وزملاؤه او الى صوت اكثر من سبعمائه وخمسين من خيرة رجال الفكر والمثقفين الذين ناشدوا الحكومه اهلال السلم في كردستان . لماذا لا تحاول الحكومه ان تدفع الدوافع الوطنيه النبيلة والشعور العالي بالمسؤوليه التي تدفع كل هؤلاء الى اتخاذ هذا الموقف ؟ لماذا لا تفكر الحكومه بتهيئة مطالب الالوف من جماهير بغداد وشتـى مدن العراق . ولماذا قابلت بالعنف المظاهرة الجماهيرية الكبرى التي نظمتها جماهير بغداد في ٢٧ نيـسان الماضي هاتفة « نريد السلم في كردستان » ، باشلاء طفي الدبران » ؟ لماذا بدل من كل ذلك تطلق العنان لصحافه الرجعيه لتحاول بكل صفاقة على رجالات البلد المخلصين القيورين وتفتري عليهم وتختلـق الاكاذيب والحكايات الملفقه . هل هذا اسلوب معالجة مشاكل الشعب ، وهل هكذا يكون الاستئناس برأي الشعب ، وهل ثار الشعب وجيشه الباسل في تموز ليكون هذا جزاؤه ؟

× × ×

وها دمنا في معرض الحديث عن الوضع السياسي وازمة كردستان ، فلابد لنا ان نقول بضعة كلمات بخصوص آراء بعض الوطنيين الذين عبـروا لانفسهم مع الاسف ان يطلقوا الديمقراطيه ويحرضوا على استمرار القتال فالاستاذ محمد حديد رئيس الحزب الوطني التقدمي وعدد من اعضاء المكتب السياسي لحزب البيان » حاولوا تصوير مواقف حزب البيان الشيوعي وسائر القوى الوطنيه والديمقراطيه على غير حقيقتها ، فهم اذ يعترفون « ان الحكومه العراقيه تقوم باجراءات عسكريه لقمع الاضطرابات » في كردستان التي « اصبحت امراً واقعاً » ويعترفون بان الازمة القائمه في كردستان « تتصل بموضوع خطير جداً ، هو وحدة كيان الجمهوريه العراقية » ويعترفون كذلك بان التأزم في كردستان « يجب ان يعالج بحكمه بالغة » ، ويواصلون ايضاً على ما جاء في نداء اهلال السلام للاستاذ عبد الفتاح ابراهيم واخوانه من ان : « تمتع الشاش بحرياتهم السياسيه وقيام الاحزاب وسيلة لتنظيم النشاط السياسي الايجابي البناء ، وسيادة القانون المشرع من قبل ممثلين حقيقيين للشعب معبراً عـن ارادة الشعب وضامناً لحقوق المواطنين ، ان ذلك وحده هو مصدر الاستقرار والطمأنينة » ، وهو الذي يحول دون قيام الاضطرابات ويوحد كلمة الناس في الوقـوف بوجه الاستعمار والاحتكار الخارجيه ، وفي تحقيق امانيهم القوميه في انشاء الحياة التي يرضونها » . وكل هذا حسن جداً . ولكنهم ، رغم كل هذا ، يرام ينكرون على الشعب الكردي حقه الطبيعي في تقرير المصير ويستهجنون عن

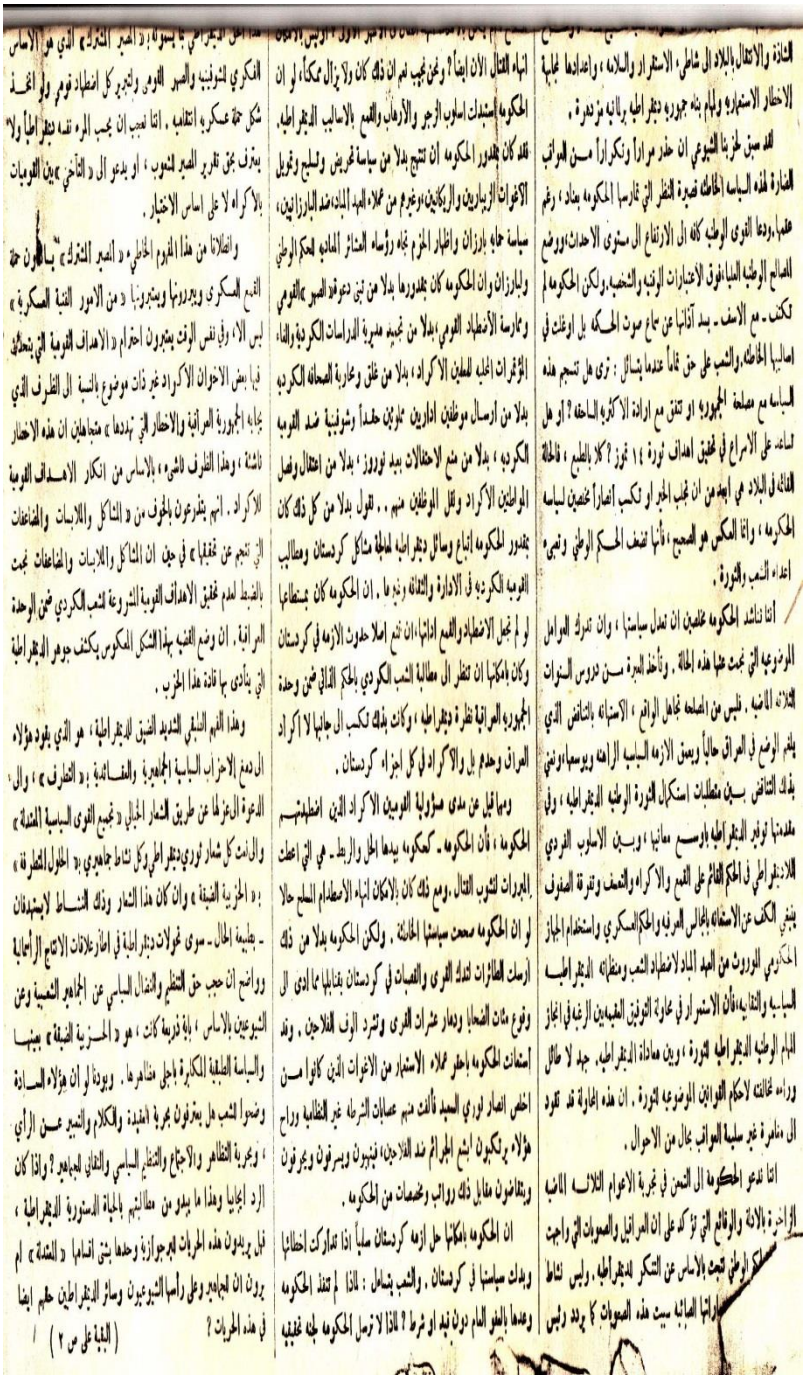

ملحق رقم (4)

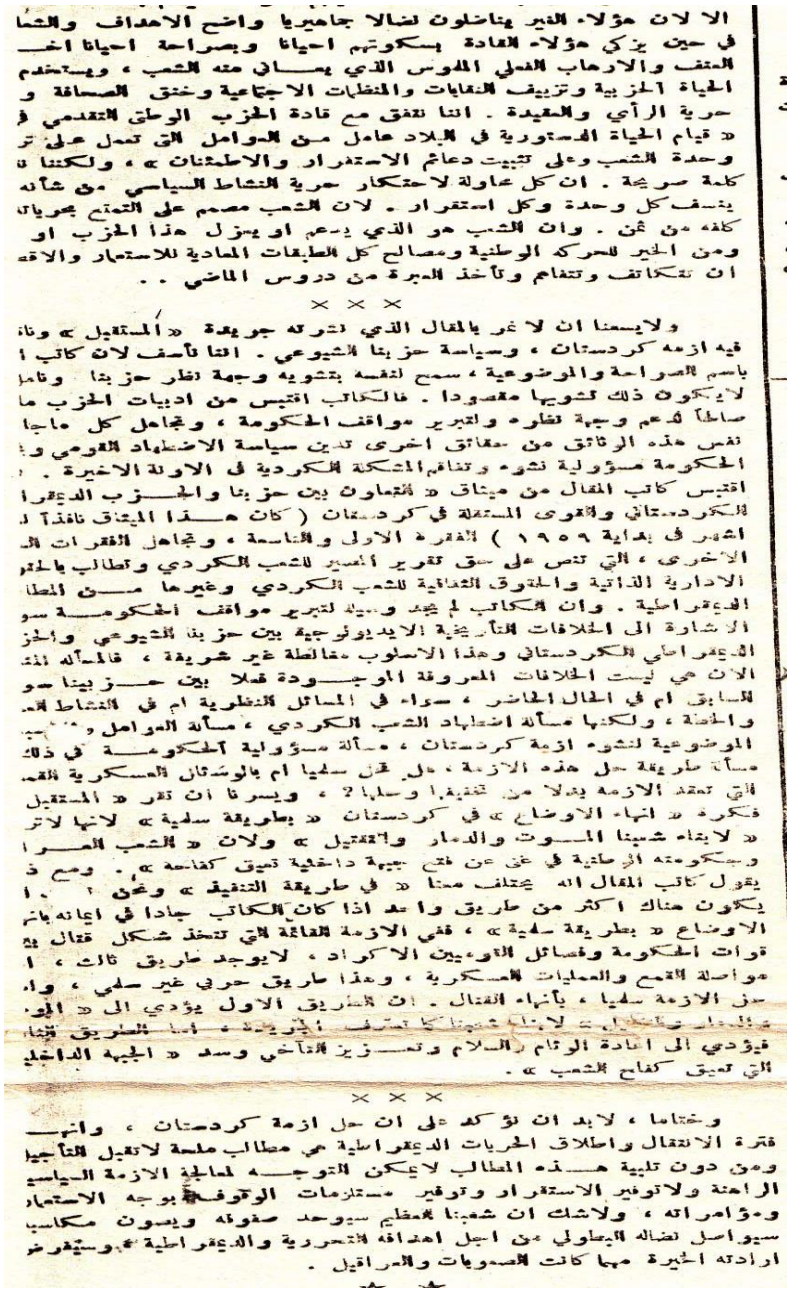

الا لان هؤلاء الغير يناضلون نضالا جماهيريا واضح الاهداف والشعا
في حين يزكي هؤلاء القادة بكوتهم احيانا وبصراحة احيانا اخـ
العنف والارهاب العملي الملموس الذي يعـاني منه الشعب ، ويستخدم
الحياة الحزبية وتزييف النقابات والمنظمات الاجتماعية وخنق الصحافة و
حرية الرأي والعقيدة . اننا نتفق مع قادة الحزب الوطني التقدمي ف
« قيام الحياة الدستورية في البلاد عامل من العوامل التي تعمل على تر
وحدة الشعب وعلى تثبيت دعائم الاستقرار والاطمئنان » ، ولكننا ن
كلية صريحة . ان كل محاولة لاحتكار حرية النشاط السياسي من شأنه
ينسف كل وحدة وكل استقرار . لان الشعب مصمم على التمتع بحرياته
كائنا من ثمن . وان الشعب هو الذي يدعم او يزيل هذا الحزب او
ومن الخير للحركة الوطنية ومصالح كل الطبقات المادية للاستعمار والاقط
ان تتكاتف وتتفاهم وتأخذ العبرة من دروس الماضي . .

× × ×

ولايسعنا ان لا نمر بالمقال الذي نشرته جريدة « المستقبل » ونا
فيه ازمة كردستان ، وسياسة حزبنا الشيوعي . اننا نأسف لان كاتب ا
باسم الصراحة والموضوعية ، سمح لنفسه بتشويه وجهة نظر حزبنا وناص
لايكون ذلك تشويها مقصودا . فالكاتب اقتبس من ادبيات الحزب ما
ساطا لدعم وجهة نظره وتبرير مواقف الحكومة ، وتجاهل كل ماجا
نفس هذه الوثائق من مقاطع اخرى تدين سياسة الاضطهاد القومي و
الحكومة مسؤولية نشوء وتفاقم المشكلة الكردية في الاونة الاخيرة . ا
اقتبس كاتب المقال من ميثاق « التعاون بين حزبنا والحـزب الديمقرا
الكردستاني والقوى المستقلة في كردستان (كان هـذا الميثاق نافذاً لـ
اشهر في بداية ١٩٥٩) الفقرة الاولى والثانية ، وتجاهل الفقرات الـ
الاخرى ، التي تنص على حق تقرير المصير للشعب الكردي وتطالب بالحكم
الادارية الذاتية والحقوق الثقافية للشعب الكردي وغيرها مـن المطا
الديمقراطية . وان الكاتب لم يجد وسيلة لتبرير مواقف الحكومـة سو
الاشارة الى الخلافات التأريخية الايديولوجية بين حزبنا الشيوعي والحز
الديمقراطي الكردستاني وهذا الاسلوب مغالطة غير شريفة ، فالمسألة الت
الان هي ليست الخلافات الموروثة الوجـودة فعلا بين حـزبينا سو
السابق ام في الحال الحاضر ، سواء في المسائل النظرية ام في النشاط العم
والخاصة ، ولكنها مسألة اضطهاد الشعب الكردي ، مسألة العوامل و
الموضوعية لنشوء ازمة كردستان ، مسألة مسؤولية الحكومـة في ذلك
مسألة طريقة حل هذه الازمة ، هل تحل سلميا ام بالوسائل العسكرية القمـ
التي تعقد الازمة بدلا من تنفيذها وسلميا ؟ ، ويسرنا ان نقر « المستقبل
فكرة « انهاء الاوضاع » في كردستان « بطريقة سلمية » لانها لاتر
« لابقاء شيئا الصوت والدمار والقتيل » ولان « الشعب العـرا
وحكومته اثرطانية في غنى عن فتح جبهة داخلية تعيق كفاحه ضد . ومع ذ
يقول كاتب المقال انه يختلف معنا « في طريقة التنفيذ » ونحن ؟ . ا
يكون هناك اكثر من طريق واحد اذا كان الكاتب جادا في ايمانه بانهـ
الاوضاع « بطريقة سلمية » ، ففي الازمة الحالية التي تتخذ شكل قتال بي
قوات الحكومة وفصائل الثوريين الاكراد ، لايوجد طريق ثالث ، ا
مواصلة القمع والعمليات العسكرية ، وهذا طريق حربي غير سلمي ، واذ
حل الازمة سلميا ، بانهاء القتال . ان الطريق الاول يؤدي الى « الهو
عدم الثقة [illegible] لانهاء شيئا كما تتصرف [illegible] . اما الطريق الثا
فيؤدي الى اعادة الوئام والسلام وتعـزيز التآخي وسد « الجبهة الداخلية
التي تعيق كفاح الشعب » .

× × ×

وختاما ، لابد ان نؤكد على ان حل ازمة كردستان ، وانهـ
فترة الانتقال واطلاق الحريات الديمقراطية هي مطالب ملحة لاتقبل التأجيل
ومن دون تلبية هـذه المطالب لايمكن التوجـه لمعالجة الازمة السياسي
الراهنة ولاتوفير الاستقرار وتوفير مستلزمات الوقوف بوجه الاستعمار
ومؤامراته ، ولاشك ان شعبنا بمعظم سيوحد صفوفه ويسون مكاسبه
سيواصل نضاله البطولي من اجل اهدافه التحررية والديمقراطية ، وسيقهر
ارادته الخيرة مهما كانت الصعوبات والعراقيل .

ملحق رقم (5)

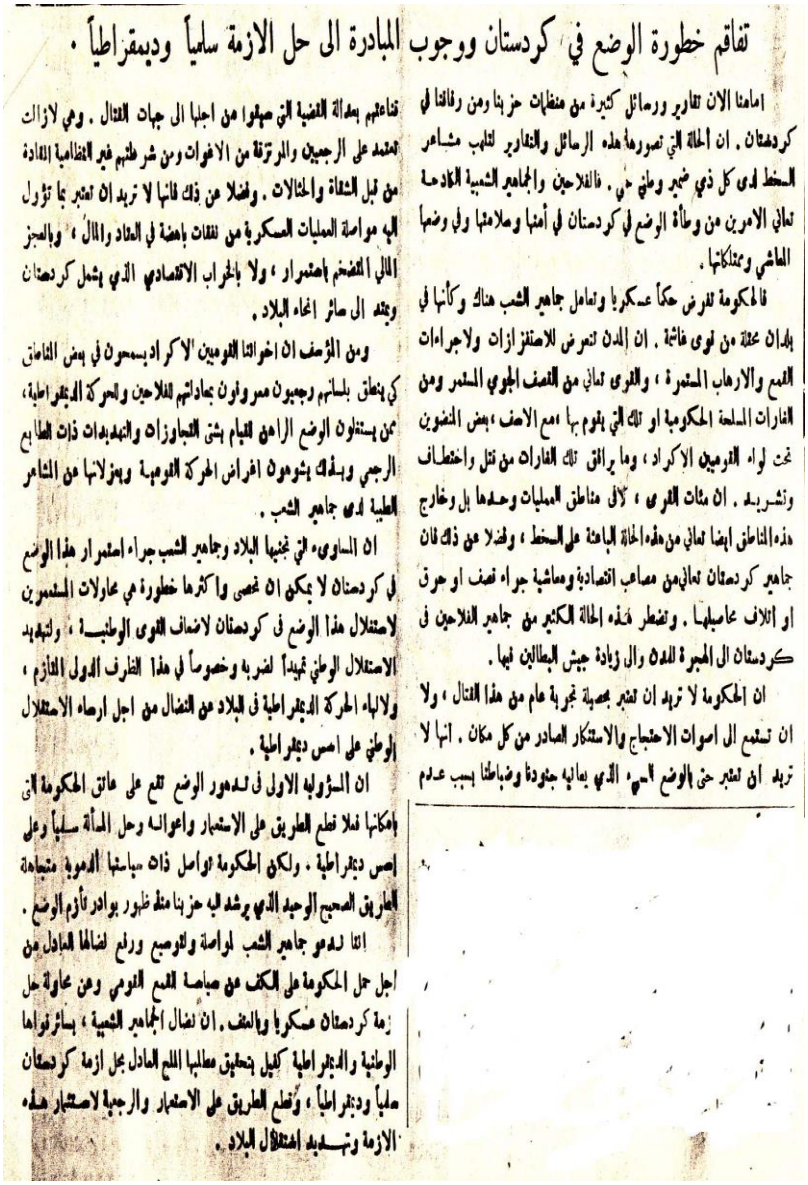

تفاقم خطورة الوضع في كردستان ووجوب المبادرة الى حل الازمة سلمياً وديمقراطياً .

امامنا الان تقارير ورسائل كثيرة من منظمات حزبنا ومن رفاقنا في كردستان . ان الحالة التي تصورها هذه الرسائل والتقارير تلهب مشاعر السخط لدى كل ذي ضمير وطني حي . فالفلاحين والجماهير الشعبية الكادحة تعاني الامرين من وطأة الوضع في كردستان في أمنها وسلامتها وفي وضعها المعاشي وممتلكاتها .

فالحكومة تفرض حكماً عسكرياً وتعامل جماهير الشعب هناك وكأنها في بلدان محتلة من قوى فاشية . ان المدن تتعرض للاستفزازات والاجراءات القمعية والارهاب المستمرة ، والقرى تعاني من القصف الجوي المستمر ومن الغارات المسلحة الحكومية او تلك التي يقوم بها «مع الاسف» بعض المنضوين تحت لواء القوميين الاكراد ، وما يرافق تلك الغارات من قتل واختطاف وتشريد . ان مئات القرى ، كالى مناطق العمليات وحدها بل وخارج هذه المناطق ايضا تعاني من هذه الحالة الباعثة على السخط ، وفضلا عن ذلك فان جماهير كردستان تعاني من مصاعب اقتصادية ومعاشية جراء نصف او حرق او اتلاف محاصيلها . وتضطر هذه الحالة الكثير من جماهير الفلاحين في كردستان الى الهجرة للمدن والى زيادة جيش البطالين فيها .

ان الحكومة لا تريد ان تعتبر بحصيلة تجربة عام من هذا القتال ، ولا ان تستمع الى اصوات الاحتجاج والاستنكار الصادر من كل مكان . انها لا تريد ان تعتبر حتى بالوضع السيء الذي يعانيه جنودنا وضباطنا بسبب عدم قناعتهم بعدالة القضية التي صعدوا من اجلها الى جبهات القتال . وهي لازالت تعتمد على الرجعيين والمرتزقة من الاغوات ومن شرطتهم غير النظامية القادمة من قبل الشقاة والمخالات . وفضلا عن ذلك فانها لا تريد ان تعتبر بما تؤول اليه مواصلة العمليات العسكرية من نفقات باهضة في العتاد والمال ، وبالعجز المالي المتضخم باستمرار ، ولا بالخراب الاقتصادي الذي يشمل كردستان ويمتد الى سائر انحاء البلاد .

ومن المؤسف ان اخواننا القوميين الاكراد يسمحون في بعض المناطق كي ينطق بلسانهم رجعيون معروفون بعداوتهم للفلاحين والحركة الديمقراطية، ممن يستغلون الوضع الراهن للقيام بشتى التجاوزات والتهديدات ذات الطابع الرجعي وبذلك يشوهون اغراض الحركة القومية ويهزلانها من المشاعر الطيبة لدى جماهير الشعب .

ان المساوىء التي تجتاح البلاد وجماهير الشعب جراء استمرار هذا الوضع في كردستان لا يمكن ان تحصى واكثرها خطورة هي محاولات المستعمرين لاحتلال هذا الوضع في كردستان لاضعاف القوى الوطنية ، ولتهديد الاستقلال الوطني تمهيداً لضربه وخصوصاً في هذا الظرف الدولي المتأزم ، ولالباء الحركة الديمقراطية في البلاد عن النضال من اجل ارساء الاستقلال الوطني على اساس ديمقراطية .

ان المسؤولية الاولى في تدهور الوضع تقع على عاتق الحكومة التي بامكانها فعلا قطع الطريق على الاستعمار واعوانه وحل المسألة سلمياً وعلى اساس ديمقراطية . ولكن الحكومة لواصل ذات سياستها الدموية متجاهلة الطريق الصحيح الوحيد الذي يرشد اليه حزبنا منذ ظهور بوادر تأزم الوضع .

اننا ندعو جماهير الشعب لمواصلة ولتوسيع ورفع نضالها العادل من اجل حمل الحكومة على الكف عن سياسة القمع الدموي وعن مغاولة حل ازمة كردستان عسكرياً وبالعنف . ان نضال الجماهير الشعبية ، بمختلف قواها الوطنية والديمقراطية كفيل بتحقيق مطالبها المشروعة العادلة بحل ازمة كردستان سلمياً وديمقراطياً ، وقطع الطريق على الاستعمار والرجعية لاستثمار هذه الازمة وتهديد استقلال البلاد .

ملحق رقم (6)

الحل السلمي الديمقراطي .

يؤكد رئيس الوزراء مظ العام الماضي بأن الحركة الحالية كردستان قد قضي عليها . كما تحاول ذلك بيانات « التأييد » الموسمية . ان هذه التأكيدات بعيدة تماما عن الواقع ، فضلا عن ان تردیدها لن يقدم اية خدمة على الاطلاق كردستان بصورة صحيحة ولا اية خدمة لقضيتنا الوطنية .

ان اعلاء الواقع بصورة صادقة امام الشعب وامام القوى الوطنية من شأنه ان يوفر التصور العام والرؤية ومن اجل النضال على هذه الأرضية الجديدة لم تعط اكثر من عام يسود من خلال مؤتمر بين القوات الحكومية وبين الموحدين الاكراد . وتشير الحكومة حالة قمع عسكري وبوليسي فاشي ضد الحركة الحالية وحسب ، بل ضد كل الجماهير الشعبية في كردستان . وفي كل مرحلة من مراحل تطور هذه الأزمة فتح مؤتمنا للنتائج الخطرة التي يمكن ان تترتب على استمرار الاقتتال بين قوى وطنية معادية للاستعمار . ان ازدياد السخط الجماهيري هو نتيجة حتمية لسياسة الاكتاتورية التي تواصلها الحكومة منذ اكثر من ثلاث سنوات ونصف ، وليس لاتجاه الموحدين الى المقاومة سوى واحد من مظاهر هذا السخط . ولهذا السبب بالذات اكدنا دائما بان الحكومة وسياستها الفاشية الديمقراطية في المقولة الرئيسية من حدوث وتفاقم هذه الأزمة الخطيرة .

ان مئات الآلاف من المواطنين الاكثر وطنية هجروا الوطن كرتهم وظلمهم وعنف صبيل النضال الاخوي من مطالبهم باتجاه القمع البيسكري الدموي وبين الأزمة سلميا وديمقراطيا . ولقد ابدت قوى وطنية مختلفة الاتفاقات التي بدوه السياسة الحكومة ازاء المسألة الكردية وازمة كردستان . ولقد حازت هذه المواقف على تأييد واسع من الرأي العام الديمقراطي العالمي الذي يساند استقلال بلادنا وحريتها الوطنية . وعلى العكس فان مختلف الاوساط الاستعمارية والرجعية قد عملت على الدوام لايجاد العيب على اشتعاله ، وغرضها من ذلك اضعاف الحكومة واضعاف الموحدين الاكراد انفسهم واضعاف جبل القوى الوطنية ، تمهيدا لضرب الاستقلال الوطني .

ان استمرار الوضع الخازم الدموي في كردستان قد اضعف مركز الحكومة في علاقاتها مع شركات النفط . وبتشجيع هذا الوضع حاولت القوى الاستعمارية والرجعية تنفيذ مؤامراتها وحققت ، وهي لا تزال تحقق لذلك عدة مواسم ، وفي الحقيقة ان الاستمرار الحالة بالمقاتم تماما خطر هذه المؤامرات .

ان حوالي الف وحدات الجيش العراقي توابط الآن في كردستان . وهذه الوحدات ادخلت طوال العام الماضي على شق حرب قذرة ضد ابناء شعبنا الكردي . وبالتعاون مع القصف الجوي حققت حتى الآن مئات القرى المسالة ، وشردت ملاحيا وهي تقاسي واطلاقا وتعلقت بهم في حالة البطالة والجوع والحرمان . واتلفت مزارعهم وغاباتهم . ان منطقة العمليات العسكرية اتسعت اكثر فاكثر ، وهي تشمل الان قرى مناطق زاخو دهوك وشيخان والعمادية وهفر ، ومركة سور وراوندوز وراوات وخوشناو وراوانديز وقلعة دزي و كويسنجق وجوارة وسورداش وحلبجة وبنجوين وقرداغ وبراجي عقبيه وراسه من اواء كركوك ، وتقام حتى الان مئات من اكثر الاوربا في السليمانية واربيل . والسيطرة الفعلية للحكومة منحصرة تقريبا في هذه المناطق على المدن الكبيرة ومعسكرات الجيش وعدد من خطوط الموصلات بينما ان سياسة الحكومة يصبحا وأدق تفاصيلها تؤدي ، اراده الحكومة ام لم تزد ، الى تعميق سخط الجماهير الشعبية والى توسيع الاستطلاعات المسلحة . وتكتسب اجراءات الحكومة اكثر فاكثر طابع قمع قومي ضد شعبنا الكردي الان . وتعادل ان ابت ، فان الحكومة تملك من الاساس مقومات الجهة الباب وتصب الزيت على نار العداء الاستعماري والرجعية . ان السجون والمواقف تمتلئ بالفلاحين وبمئات المواطنين الاكراد المسالمين . ويجري ابعاد الآلاف المواطنين وتهجيرهم الى المناطق الجنوبية لا لسبب سوى معاقبتهم الحكومة على ازمة كردستان عليا وديمقراطيا . ان مئات آلاف المواطنين في كردستان وفي سائر انحاء البلاد رفعوا اصواتهم القوية بهذا النداء الوطني الجليل . وجوبها على ذلك فقد زجت الحكومة في السجن بعدد من المواطنين على خلفية النداء ، وبينهم شخصيات اجتماعية مصروفه ، لمدد طويلة كانت بالنسبة لبعضهم خمس سنوات . ويتعرض مئات آلاف المواطنين ايضا الى الاضطهاد الازدات والارهاب والتعذيب . كما هو جار الان في السليمانية وفي اربيل وغيرها . ان مرور هذه الاعمال الوحشية لا يمكن ان توصف بكلمات مهما كانت معبرة والتعبير .

ان الوضع في كردستان هو نتيجة طبيعية لتدخل من قوات اجنبية فاشية تنفذ سياسة انقلابية معادية للديمقراطية والشعب والتحرر . ان هذه وقوى لـــها بحث من الوجود . ان قتل المواطنين يتم في حالات كثيرة بدون التحقيق وبدون اي سبب آخر . ان آلاف البيوت المقفلة السالفة الدمار

ونسب ولوزع المتهمات الشيعة خاصة بين الضباط الكبار ، وتهتك الاعراض العامة وتسبي النساء وروع الاطفال والشيوخ . ان الوضع اللفضة الذي يأسو بعض الضباط جنودهم يذهبهما في السليمانية خلال الفترات على الدور الآمنة هي واحدة الهرب لهل الشيوعة . نظرا الا كراد هم عالميون ! ان رئيس الحكومة الذي يشجع بتشجيع العار والدماء ورعاية الدين ، بينما يجاوزه خيرة المثقفين الوطنيين امام الاستلام والتعذيب الجبري ، يأتي الى ذلك اساليب قذرة مضادة من زمالة احط الرجعيين في التاريخ كالاحتلال الاوغل في عارهم او الاعتداء عليهم خلقيا ! انهم امتصوا قاط من توليع برقيات « التأييد » الموهوم . هكذا استلك حكومة قاسم المشجع بكونه « ثائرا » على الاستعمار وعلى اعظم والعنفيان ! ان سياسة التجويع منظمة تطبق في كردستان ، فتحرق المزارع وتمنع شراء وتقل المواشي الماشية الضرورية من والى كردستان ، وبين مدنها وقراها . كما تتفق غارة الاعاشة بالجملة .

هذه هي حصيلة سياسة قاسم التي تقود البلاد الى طريق الظلام والخراب . فضلا عن تهديدها للاستقلال الوطني ، فروما بعد اخر يتضح لاقل الناس وعيا بان طريق انهاء هذه المآسي هو طريق النضال الجماهيري على ازمة كردستان عليا وديمقراطيا ، طريق دعم السياسة الاكتاتورية التي تقوض على البلاد والرساء الاستقلال على اسس ديمقراطية ، وتأمين الحقوق المشروعة الشعب الكردي بما في ذلك الحكم الذاتي لكرد كردستان .

وخلال الاسابيع القائمة تنامى نضال الجماهير الشعبية في هذا السبيل المشرق . ففي السليمانية اهتزت اضرابات جامعية واسعة وعالمية ، كما قامت المظاهرات المعادية فيها وفي اربيل ، وقدمت المذكرات التي تحمل عشرات آلاف التواقيع والوفود الى الدوائر المسؤولة . ان نضالا مشابها في كل ارجاء البلاد يدعو على مشكلة كردستان عليا وديمقراطيا ، وهو يكتسب عطف وتأييد الرأي العام التقدمي في العالم . وفي تنامي هذا النضال الجماهيري المشرف ، وبافتراك صفوف قادة الديمقراطية والوطنية في كردستان وفي عموم البلاد ، يمكن وضع ايقاف الدكتاتورية حد حدها وحسم مهامها العاجلة ، ومن اجل فرض حل سلمي ديمقراطي الازمة كردستان ، والقضاء الطريق على الاخطار المهددة الاستقلالنا الوطني .

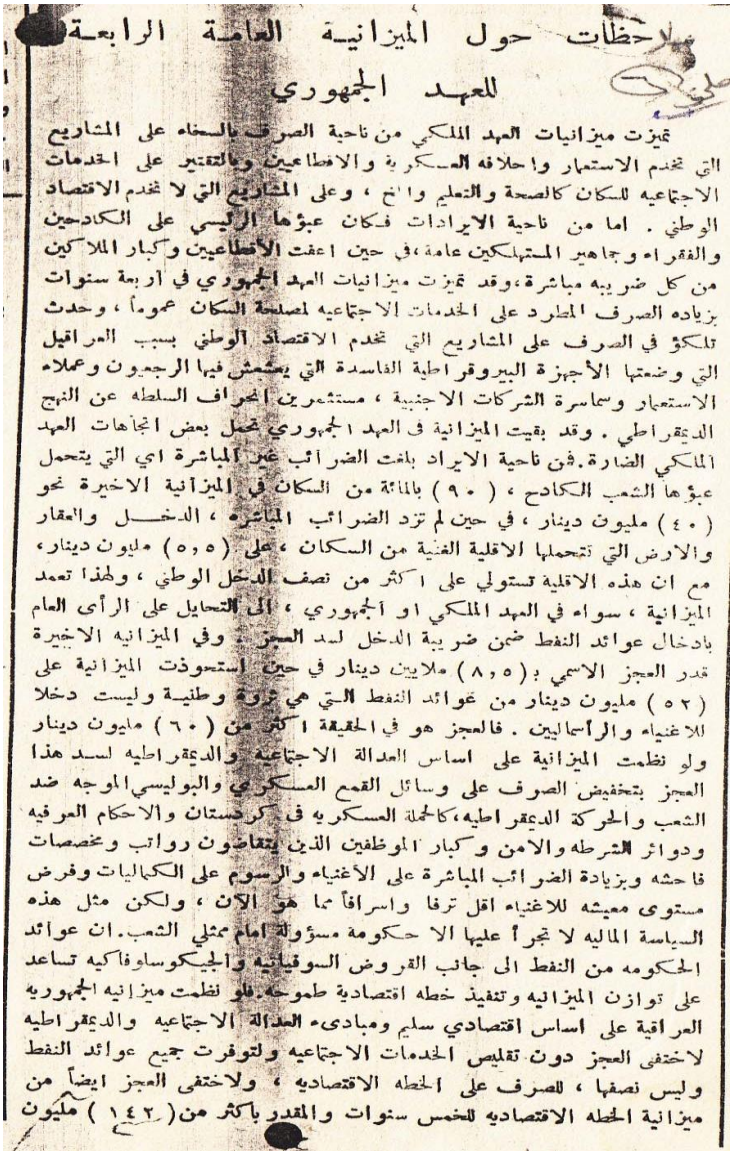

ملاحظات حول الميزانية العامة الرابعة
للعهد الجمهوري

تميزت ميزانيات العهد الملكي من ناحية الصرف بالسخاء على المشاريع التي تخدم الاستعمار واحلافه العسكرية والاقطاعيين وبالتقتير على الخدمات الاجتماعيه للسكان كالصحة والتعليم والخ ، وعلى المشاريع التي لا تخدم الاقتصاد الوطني . اما من ناحية الايرادات فكان عبؤها الرئيسي على الكادحين والفقراء وجماهير المستهلكين عامة ،في حين اعفت الاقطاعيين وكبار الملاكين من كل ضريبه مباشرة ،وقد تميزت ميزانيات العهد الجمهوري في اربعة سنوات بزياده الصرف المطرد على الخدمات الاجتماعيه لمصلحة السكان عموماً ، وحدث تلكؤ في الصرف على المشاريع التي تخدم الاقتصاد الوطني بسبب العراقيل التي وضعتها الأجهزة البيروقراطية الفاسدة التي يعشش فيها الرجعيون وعملاء الاستعمار وسماسرة الشركات الاجنبية ، مستثمرين انحراف السلطه عن النهج الديمقراطي . وقد بقيت الميزانية في العهد الجمهوري تحمل بعض اتجاهات العهد الملكي الضارة .فمن ناحية الايراد بلغت الضرائب غير المباشرة اي التي يتحمل عبؤها الشعب الكادح ، (٩٠) بالمائة من السكان في الميزانية الاخيرة نحو (٤٠) مليون دينار ، في حين لم تزد الضرائب المباشره ، الدخل والعقار والارض التي تتحملها الاقلية الغنية من السكان ، على (٥,٥) مليون دينار، مع ان هذه الاقلية تستولي على اكثر من نصف الدخل الوطني ، ولهذا تعمد الميزانية ، سواء في العهد الملكي او الجمهوري ، الى التحايل على الرأى العام بادخال عوائد النفط ضمن ضريبة الدخل لسد العجز . وفي الميزانيه الاخيرة قدر العجز الاسمي بـ(٨,٥) ملايين دينار في حين استحوذت الميزانية على (٥٢) مليون دينار من عوائد النفط التي هي ثروة وطنية وليست دخلا للاغنياء والرأسماليين . فالعجز هو في الحقيقة اكثر من (٦٠) مليون دينار ولو نظمت الميزانية على اساس العدالة الاجتماعية والديمقراطيه لسد هذا العجز بتخفيض الصرف على وسائل القمع العسكري والبوليسي الموجه ضد الشعب والحركة الديمقراطيه ،كالحملة العسكريه في كردستان والاحكام العرفيه ودوائر الشرطه والامن وكبار الموظفين الذين يتقاضون رواتب ومخصصات فاحشه وبزيادة الضرائب المباشرة على الأغنياء والرسوم على الكماليات وفرض مستوى معيشه للاغنياء اقل ترفا واسرافاً مما هو الان ، ولكن مثل هذه السياسة الماليه لا تجرأ عليها الا حكومة مسؤولة امام ممثلي الشعب.ان عوائد الحكومه من النفط الى جانب القروض السوفياتيه والجيكوسلوفاكيه تساعد على توازن الميزانيه وتنفيذ خطه اقتصادية طموحه.فلو نظمت ميزانيه الجمهوريه العراقية على اساس اقتصادي سليم ومبادىء العدالة الاجتماعيه والديمقراطيه لاختفى العجز دون تقليص الخدمات الاجتماعيه ولتوفرت جميع عوائد النفط وليس نصفها ، للصرف على الخطه الاقتصاديه ، ولاختفى العجز ايضاً من ميزانية الخطه الاقتصاديه للخمس سنوات والمقدر باكثر من(١٤٢) مليون

ملحق رقم (7)

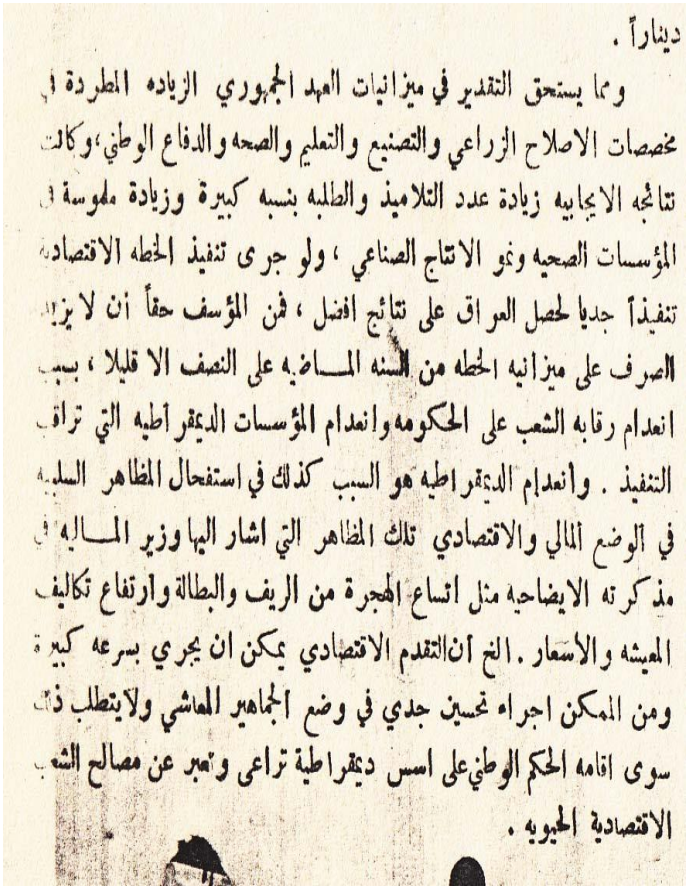

ديناراً .

ومما يستحق التقدير في ميزانيات العهد الجمهوري الزياده المطردة في مخصصات الاصلاح الزراعي والتصنيع والتعليم والصحه والدفاع الوطني،وكانت نتائجه الايجابيه زيادة عدد التلاميذ والطلبه بنسبه كبيرة وزيادة ملموسة في المؤسسات الصحيه ونمو الانتاج الصناعي ، ولو جرى تنفيذ الخطه الاقتصاديه تنفيذاً جديا لحصل العراق على نتائج افضل ، فمن المؤسف حقاً أن لا يزيد الصرف على ميزانيه الخطه من السنه الماضيه على النصف الا قليلا ، بسبب انعدام رقابه الشعب على الحكومه وانعدام المؤسسات الديمقراطيه التي تراقب التنفيذ . وانعدام الديمقراطيه هو السبب كذلك في استفحال المظاهر السلبيه في الوضع المالي والاقتصادي تلك المظاهر التي اشار اليها وزير الماليه في مذكرته الايضاحيه مثل اتساع الهجرة من الريف والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشه والاسعار . الخ أن التقدم الاقتصادي يمكن ان يجري بسرعه كبيرة ومن الممكن اجراء تحسين جدي في وضع الجماهير المعاشي ولايتطلب ذلك سوى اقامه الحكم الوطني على اسس ديمقراطية تراعى وتعبر عن مصالح الشعب الاقتصادية الحيويه .

ملحق رقم (8)

ناضلوا لوضع حد للغلاء الفاحش وارتفاع الاسعار

ان تفاقم ظاهرة الغلاء وارتفاع الاسعار على مر الأيام تفاقماً يثير قلق أوسع طبقات الشعب ، ويخلق للجماهير صعوبات لا حد لها في تدبير أمورها المعاشية . وكلما اشتدت الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد جراء السياسة اللادستورية المعادية للشعب واستمرار القمع السياسي والعسكري ، واستفحال الأزمة في كردستان خصوصاً ، كلما تفاقمت آثار هذه السياسة المدمرة في حياة الشعب المعاشية وفي الأوضاع الاقتصادية العامة . فالى جانب البطالة المتسعة ، والهجرة المستمرة من الريف ، والى جانب العجز في ميزانية الدولة والميزان التجاري والتضخم النقدي ، نجد الغلاء الفاحش يأخذ بخناق المواطنين جميعاً ، وخصوصاً بخناق العمال والفلاحين والمستخدمين وذوي الدخل المحدود ، وهذا الوضع لم يؤد الى هبوط اجور العمال والمستخدمين والموظفين الحقيقية فحسب ، ولا الى هبوط مداخيل الفلاحين الفعلية فحسب ، بل ادى ويؤدي الى ركود السوق وخراب مئات والوف الكسبة والحرفيين وصغار ومتوسطي التجار . فلا عجب ان يتسع التذمر من ارتفاع تكاليف المعيشة بين كل الفئات الشعبية ، التي تدعو الى وضع حد لهذه الحالة .

واذا ضربنا صفحاً عن الارتفاع الفاحش لايجارات السكن وتكاليف المعالجة الصحية وروسوم النقل ، واقتصرنا الحديث عن ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية وخصوصاً المواد الغذائية نرى ان اسعار هذه السلع بلغت حداً خطيراً لم يشهد العراق له مثيلا من قبل اذ لا يقتصر على السلع المستوردة ، بل يشمل كذلك السلع المنتجه محلياً . ونحن اذ نتناول هذه الظاهرة فأننا نبحثها دون الاخذ بنظر الاعتبار التعويل الذي اجرى مؤخراً نظام التسعيرة المكركيه الذي لم تظهر اثاره السلبيه بعد .

ان ام المواد المستوردة التي ارتفعت اسعارها ، هي الشاي والرز ، وكلاهما من المواد الاستهلاكيه الجماهيرية التي لا تستغني عنها اية عائلة عراقيه في غذائها اليومي . والعراق يستورد الآن من الشاي مايبلغ قيمته حوالي ستة ملايين ونصف دينار ، مع ان حاجة الاستهلاك الشعبي لا تتعدى مائتيه اكثر من ثلاثة ملايين دينار . وينتج من ذلك ان العرض اكثر من الطلب وبالتالي ينبغي ان يرخص ثمن الشاي بدل ارتفاعه ، ولكن الواقع هو العكس والسبب هو التهريب الى ايران ، الذي يجري يومياً لمصلحة كبار تجار الشاي ، وعلى مرأى ومسمع من اجهزة الحكومه . وهذا التهريب لا يكلف المستهلك العراقي غلاء اسعار الشاي فحسب ، بل يكلف العراق ثلاثين مليون دينار من العملات الاجنبيه على حساب بضائع انتاجية هامه . لقد ارتفع سعر الشاي خلال الأشهر الثلاثه الاخيرة من (٩٠٠) فلساً الى (١١٠٠) فلساً اي بنسبه ٢٢ ٢ ٪ . وترتفع اسعار الرز المستورد . وخاصة النوع المعروف باسم « البستي » بخطى اد نتيجة احتكاره من قبل بعض التجار المعينين في البصرة ، ولقد بلغ الارصاع من ٧٠-٧٢ ديناراً في العام الماضي الى ٩٥-٩٧ ديناراً للطن داخل البصرة هذا العام اي بزيادة ٢٨ ٥ ٪ ، وقد بلغ ارتفاع سعر كيلو الرز في بغداد لدى باعة المفرد في الشهرين الاخيرين حوالي ٢٠ فلساً لمختلف الانواع ، اي بنسبه ٢٥ ٪ تقريباً .

وفيما يخص السلع الصناعية المنتجه محلياً وذات الاستهلاك الواسع كالدهن النباتي ومسحوق الصابون والشحاط والقماش والاحذية وغيرها ، فنجد ان هذه السلع تباع باسعار تفاد تساوي اسعار البضائع المستوردة المشابهة لها ، على الرغم من التدابير الحكوميه الكثيرة المتخذة لحمايتها . ان اصحاب المشاريع الصناعيه التي تنتج هذه السلع يعملون بكل السبل زيادة ارباحهم على حساب المستهلك ، فتكاليف (التنكه) الواحدة من الدهن النباتي المستوردة من الخارج والتي تعبؤها بعض الشركات في علب بعد عمليات بسيطه ليست أكثر من (١٤٠٠) فلساً ، في حين انها تباع بحوالي ٣ دنانير (للتنكه) الواحدة وهذا يعني ان نسبة الربح تتراوح بين ٥٠ - ٧٠ ٪ . ونفس الشيء يمكن ان يقال عن مسحوق (التايد) وشحاط (ابو النجمه) التي تباع العلبه الواحدة منها بـ (٦) فلوس .

اما السلع الزراعية والحيوانيه وخصوصاً الخضرات والبقول والفواكه واللحوم ، فقد سجلت في السنة الاخيرة ارتفاعاً ملحوظاً ، جراء الاحتكار والتحكم في الاسعار ، وفي الانتاج عن طريق السلف والشراء على « الاخضر » ، وجراء تقلص الاراضي المزروعة بالخضرات حوالي بغداد نتيجة اتساع رقعة المناطق السكنية ولارتفاع رسوم البلدي . وتزداد اسعار بعض المنتجات بسبب مباشر جراء استفحال ازمة كردستان ، فاسعار العنب والتفاح الموجودة بكثرة في البلاد وخاصة في كردستان ارتفعت من (٧) دنانير لكل (١٠٠) كيلو من التفاح في العام الماضي الى (١٢) دينار في العام الحالي ، ومن (٤٥٠) ديناراً لكل ١٠٠ كيلو من العنب في العام الماضي الى (٧) دنانير في العام الحالي كما ارتفع سعر كيلو التمر ، ٢٠ - ٣٠ فلساً منذ العام الماضي . ان القمع الدموي المستمر في كردستان والقصف الجوي ودمار المزروعات وقتل المواشي وحرق البيادر وارتباك وسائل المواصلات فيما قد ادى ويؤدي الى ارتباك الحياة الاقتصادية في العراق بأسره .

وفضلا عن ذلك فان ازدياد ايجارات الدكاكين وعملات البيع والشراء وكذلك ازدياد رسوم المكس يتركان اثرهما المباشر على ازدياد الاسعار . ويقتضي هنا التنويه ، بظاهرة هامة ، وهي ان اسعار الاقمشة القطنية والحريرية واسعار السكر ليست مرتفعة بالنظر لاستيراد هذه السلع بكميات كافية من البلدان الاشتراكية وباسعار رخيصة .

ان الجماهير الشعبية الواسعة هي التي تتحمل عبء الغلاء وارتفاع الاسعار وكل فلس زائد تدفعه الى بعض المواد الاستهلاكية يكون على حساب مواد استهلاكية اخرى وعلى حساب صحتها وتغذيتها واستقرار وطمأنينة الاسرة . ومعالجة هذه الازمة الاقتصادية بصورة جدية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع السياسي القائم . فان التدابير الادارية والتشريعية لايمكن ان تضمن مثل هذه المعالجة الجذرية . ان سياسة قمع حرية الشعب في المطالبة بحقوقه ، وقمع نضالاته من اجل تأمين هذه الحقوق ، وملأ السجون والمعتقلات بالمناضلين من اجل مصالح الشعب وحقوقه الديمقراطية ، واستمرار القمع الدموي في كردستان ، وفسح المجال لتحكم الرجعيين وسائر الاحتكاريين بقوت الشعب ، كل ذلك لابد ان يؤدي بصورة مباشرة الى تعميق مشاكل الشعب المعاشية وبينها ارتفاع الحاجيات الضرورية .

اننا اذ ندعو الشعب ، بمختلف قواه الوطنية والسلمية ، الى النضال لحمل الحكومة الى اتخاذ تدابير جدية لوضع حد للغلاء والارتفاع الفاحش في الاسعار ، نؤكد ان هذه الظاهرة يمكن معالجتها بسهولة ويسر اذا اتيح للشعب المساهمة في معالجتها ، اذا وضع حد لسياسة القمع والدكتاتورية ، لذلك فأن الجماهير تعتبر النضال من اجل حل الأزمة المعاشية جزءاً من النضال لحل ازمة كردستان على اساس سلمي ديمقراطي ، وارساء الاستقلال الوطني على قواعد ديمقراطية تضمن للشعب الرقابة على كل ما يمس مصالحه في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ملحق رقم (9)

حول ايقاف نشاط الحزب الوطني التقدمي

اعلن الحزب الوطني التقدمي في ٢ تموز الجاري ايقاف نشاطه السياسي وصدور جريدته « البيان » .

اننا نأسف اشد الاسف اذ يعلن أحد الاحزاب الوطنيه ايقاف نشاطه بما في ذلك ايقاف صدور جريدته . فأن تفاقم الازمه السياسية الراهنة ، وازدياد النشاط الرجعي يستوجب من كل القوى الوطنيه مضاعفة نشاطها واستقلال جميع امكانياتها والاتحاد مع القوى الوطنيه الاخرى للوقوف بوجه التهديدات الاستعمارية .

ولكتناف الوقت ذاته لا نلقي المسؤوليه الاولى لهذا الموقف السلبي الخاطيء على عاتق قادة الوطني التقدمي ، بل انه من الواضح تماماً للجميع بان هذا الحزب او غيره من الاحزاب الوطنيه لايرتضي بمحض رغبته ايقاف نشاطه او حتى تقليصه لولا التضييقات الحكوميه وتياستها الثابتة في اضطهاد الحياة الحزبيه وتدخل رئيس الوزراء في شؤون الحزب الداخلية واستهانته بقادته وآراءهم في سياسة البلاد ، ولولا تدهور الاوضاع العامه في البلاد الى درجة تدفع حتى من شارك فيها الى اعلان ايقاف مشاركته تلك والى الابتعاد عن الاستمرار في تركيتها . ان اسلوب الحكم العسكري الفردي يفقد آخر انصاره من بين الاحزاب الوطنيه التي يعترف بها الشعب ، والتي ساهمت بنشاط في الكفاح ضد الحكم الملكي البائد .

ورغم ان الحكومه قد سنت قانون الاحزاب واجازت بعضها ، الا انها كانت منذ البدء تسير على مخطط لتصفية الحياة الحزبيه وتصفية القانون الذي اضطرت على سنه في حينه . وها انها اليوم تدفع الوطني التقدمي الى اتخاذ قراره المؤسف بايقاف نشاطه السياسي . كما دفعت من قبل الحزب الوطني الديمقراطي الى اتخاذ قرار مماثل ، بينما وقفت موقفاً اكثر سراحة من الحزب الوطني الكوردستاني فألغت رسمياً اجازة عمله القانوني . ان مخطط الحكومه هذا كان واضح المعالم منذ بدء الحياة الحزبية القانونيه ، وقد امكن استنتاجه في حينه من النواقص التي احتوتها القانون وكذلك من تطبيقه حيث ان الحكومه رفضت الاعتراف القانوني لعمل حزبنا الشيوعي العراقي وكذلك رفضت اجازة الحزب الجمهوري ، وبدأت بالتضييق على الاحزاب المجازة نفسها . ولكن المؤسف ان قادة الوطني التقدمي قد اتخذوا من الحياة الحزبيه مواقف سهلت امرار خطة الحكومه هذه التي اصبح حزبهم الآن آخر ضحاياها .

ان الحزب الوطني التقدمي قد اتخذ منذ بدء نشاطه سياسة تموزها الموضوعيه في دفاعه عن السياسة الداخلية للحكومه ، سياسة اضطهاد حقوق وحريات المواطنين ، واكتفى بتوجيه انتقادات سطحيه او جانبيه غرضها تلطيف هذه السياسه لا غير . ويتضح الآن تماماً فشل هذا الجانب من سياسة الحزب الوطني التقدمي التي كانت احد العناصر التي ادت الى اعلان ايقاف نشاطه . ان الحزب الوطني التقدمي الذي تعرض في الآونة الاخيرة الى الضغط والتهويش الرجعي ، هو آخر ضحية لمخطط الحكومة في تصفية الحياة الحزبيه التي نبه اليه حزبنا منذ البداية ، اننا نؤمن بامكانية وضرورة استفادة كل قوة وطنيه من تجاربها الخاصه . ولذا فاننا نكرر دعوتنا للوطنيين التقدميين الى جانب غيرهم من القوى الوطنيه الى واجب التآزر والتكاتف والوحدة في العمل والنضال من اجل الوقوف ضد تفاقم تهديد الاستعمار والرجعيه للاستقلال الوطني ، ومن اجل ايقاف تدهور الاوضاع والازمه العامه التي تعانيها البلاد جراء الحكم العسكري الفردي بالعمل على تأمين الحلول السلميه الديمقراطية للوضع في كوردستان وبث الحياة الحزبيه والحريات الديمقراطيه ولارساء الحكم الوطني على اسس ديمقراطيه .

ملحق رقم (10)

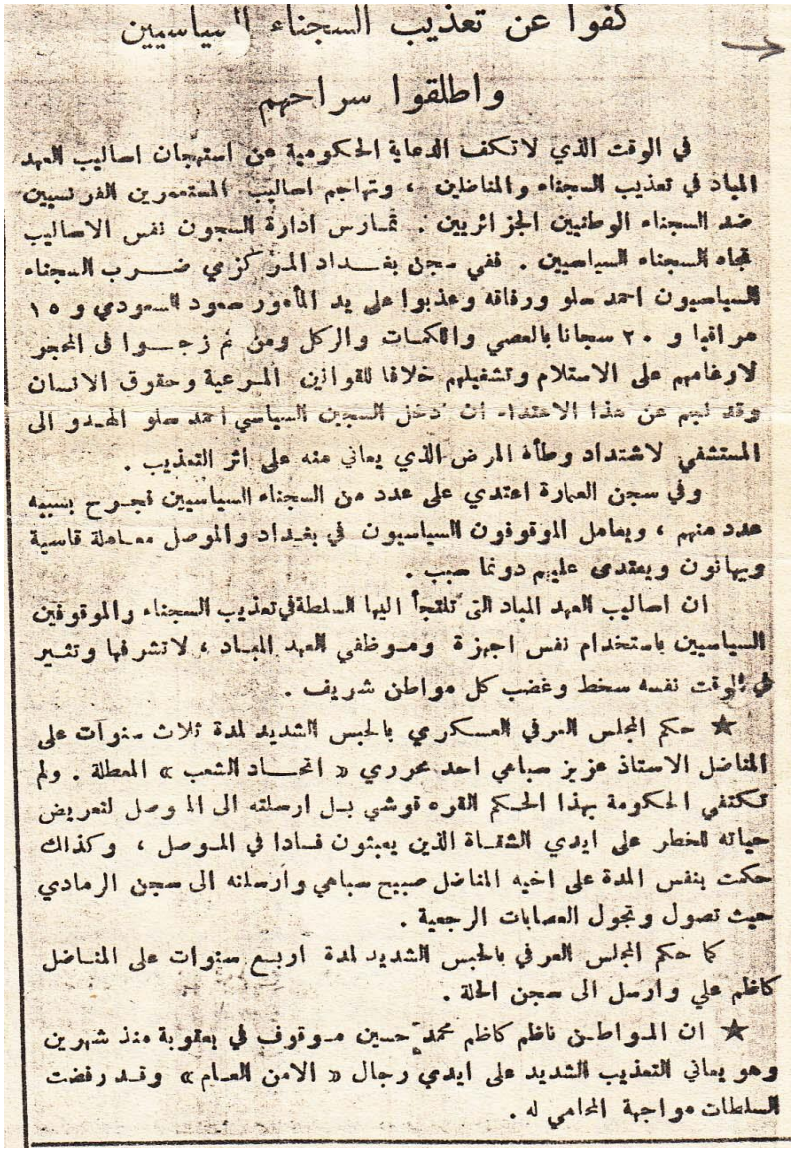

كفوا عن تعذيب السجناء السياسيين

واطلقوا سراحهم

في الوقت الذي لاتكف الدعاية الحكومية عن استهجان اساليب العهد المباد في تعذيب السجناء والمناضلين ، وتهاجم اساليب المستعمرين الفرنسيين ضد السجناء الوطنيين الجزائريين . تمارس ادارة السجون نفس الاساليب تجاه السجناء السياسيين . ففي سجن بغداد المركزي ضرب السجناء السياسيون احمد سلو ورفاقه وعذبوا على يد المأمور صعود السعودي و ١٥ عراقيا و ٢٠ سجانا بالعصي والكمبات والركل ومن ثم زجوا في الحجر لارغامهم على الاستلام وتشغيلهم خلافا للقوانين المرعية وحقوق الانسان وقد نتج عن هذا الاعتداء ان دخل السجين السياسي احمد سلو الهدو الى المستشفى لاشتداد وطأة المرض الذي يعاني منه على اثر التعذيب .

وفي سجن العمارة اعتدي على عدد من السجناء السياسيين فجرح بسببه عدد منهم ، ويعامل الموقوفون السياسيون في بغداد والموصل معاملة قاسية ويهانون ويعتدى عليهم دونما سبب .

ان اساليب العهد المباد التي تلتجأ اليها السلطة في تعذيب السجناء والموقوفين السياسيين باستخدام نفس اجهزة وموظفي العهد المباد ، لاتشرفها وتثير في الوقت نفسه سخط وغضب كل مواطن شريف .

★ حكم المجلس العرفي العسكري بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات على المناضل الاستاذ عزيز صباحي احد محرري « اتحاد الشعب » المعطلة . ولم تكتفي الحكومة بهذا الحكم الغاشم فوشي بل ارسلته الى الموصل لتعريض حياته للخطر على ايدي الشقاة الذين يعيثون فسادا في الموصل ، وكذلك حكمت بنفس المدة على اخيه المناضل صبيح صباحي وارسلته الى سجن الرمادي حيث تصول وتجول العصابات الرجعية .

كما حكم المجلس العرفي بالحبس الشديد لمدة اربع سنوات على المناضل كاظم علي وارسل الى سجن الحلة .

★ ان المواطن ناظم كاظم محمد حسين موقوف في بعقوبة منذ شهرين وهو يعاني التعذيب الشديد على ايدي رجال « الامن العام » وقد رفضت السلطات مواجهة المحامي له .

ملحق رقم (11)

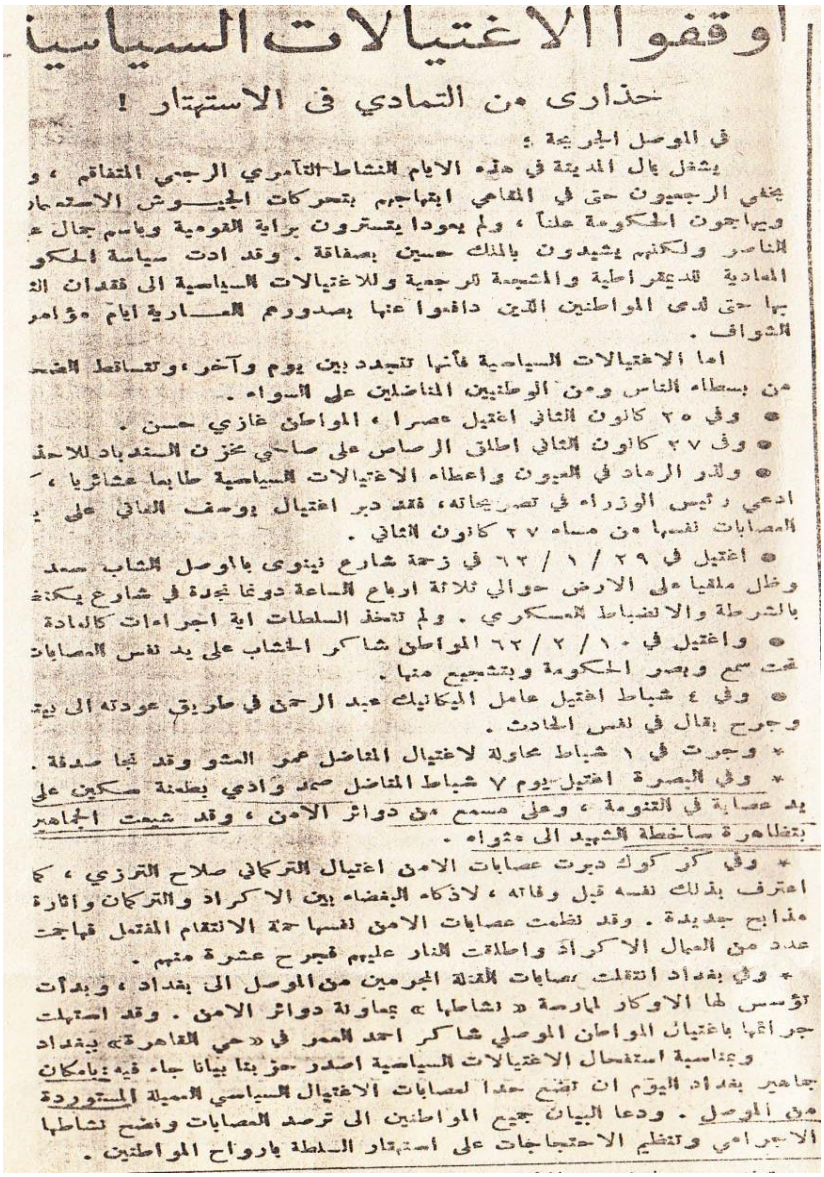

اوقفوا الاغتيالات السياسية

حذارى من التمادي فى الاستهتار !

في الموصل الجريحة :

يشغل بال المدينة في هذه الايام النشاط التآمري الرجعي المتفاقم ، و يخفي الرجعيون حتى في المقاهي ابتهاجهم بتحركات الجيـــوش الاستعمار ويباهجون الحكومة علناً ، ولم يعودا يستترون براية القومية وباسم جال ع الناصر ولكنهم يشيدون بالملك حسين بصفاقة . وقد ادت سياسة الحكو المعادية للديمقراطية والمشجعة للرجعية وللاغتيالات السياسية الى فقدان الث بها حتى لدى المواطنين الذين دافعوا عنها بصدورهم العـــارية ايام مؤامر الشواف .

اما الاغتيالات السياسية فأنها تتجدد بين يوم وآخر ، وتتساقط العشـ من بسطاء الناس ومن الوطنيين المناضلين على السواء .

- وفي ٢٥ كانون الثاني اغتيل عصرا ، المواطن غازي حسن .
- وفي ٢٧ كانون الثاني اطلق الرصاص على صاحبي مخزن السندباد للاحذ
- ولذر الرماد في العيون واعطاء الاغتيالات السياسية طابعا عشائريا ، ادعى رئيس الوزراء في تصريحاته ، فقد دبر اغتيال يوسف الثاني على يد المصابات نفسها من مساء ٢٧ كانون الثاني .
- اغتيل في ٢٩ / ١ / ٦٢ في زحمة شارع نينوى بالموصل الشاب سعد وظل ملقيا على الارض حوالي ثلاثة ارباع الساعة دونما نجدة في شارع يكتظ بالشرطة والانضباط العسكري . ولم تتخذ السلطات اية اجراءات كالعادة
- واغتيل في ١٠ / ٢ / ٦٢ المواطن شاكر الخشاب على يد نفس العصابات تحت سمع وبصر الحكومة وبتشجيع منها .
- وفي ٤ شباط اغتيل عامل الميكانيك عبد الرحمن في طريق عودته الى بيت وجرح بقال في نفس الحادث .

* وجرت في ١ شباط محاولة لاغتيال المناضل عمر الشو وقد نجا صدفة .

* وفي البصرة اغتيل يوم ٧ شباط المناضل حمد وادي بطعنة سكين على يد عصابة في القنومة ، وعلى مسمع من دوائر الامن ، وقد شيعت الجماهير بتظاهرة ساخطة الشهيد الى مثواه .

* وفي كركوك دبرت عصابات الامن اغتيال التركماني صلاح القزلي ، كما اعترف بذلك نفسه قبل وفاته ، لاذكاء البغضاء بين الاكراد والتركمان واثارة مذابح جديدة . وقد نظمت عصابات الامن نفسها حفلة الانتقام المفتعل فهاجمت عدد من العمال الاكراد واطلقت النار عليهم فجرح عشرة منهم .

* وفي بغداد انتقلت عصابات القتلة المجرمين من الموصل الى بغداد ، وبدأت تؤسس لها الاوكار لممارسة « نشاطها » بمعاونة دوائر الامن . وقد استهلت جرائمها باغتيال المواطن الموصلي شاكر احمد العمر في « حي القاهرة » ببغداد

وبمناسبة استفحال الاغتيالات السياسية اصدر حزبنا بيانا جاء فيه : بامكان جماهير بغداد اليوم ان تضع حدا لعصابات الاغتيال السياسي الاسيلة المستوردة من الموصل . ودعا البيان جميع المواطنين الى ترصد العصابات وفضح نشاطها الاجرامي وتنظيم الاحتجاجات على استهتار السلطة بارواح المواطنين .

ملحق رقم (12)

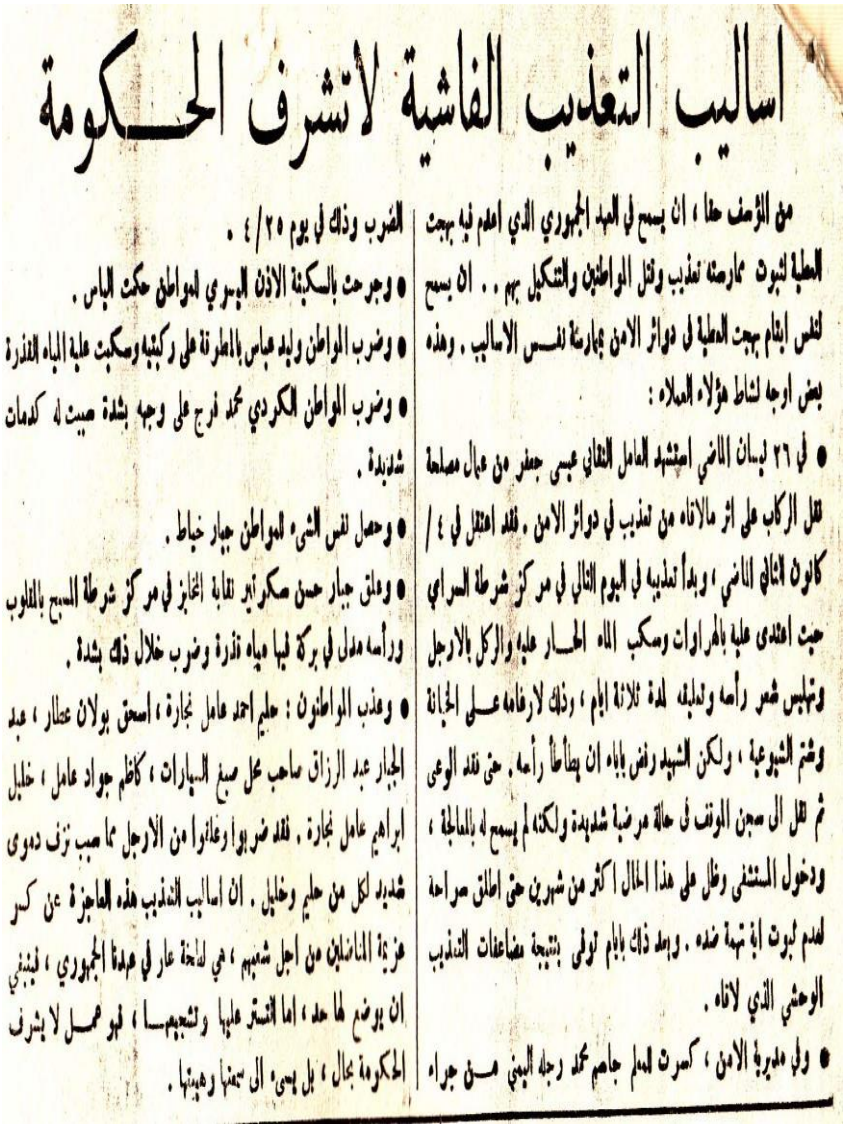

اساليب التعذيب الفاشية لاتشرف الحكومة

من المؤسف حقا ، ان يسمح في العهد الجمهوري الذي اعلم فيه بهجت العطية لثبوت ممارسته تعذيب وقتل المواطنين والتنكيل بهم . . ان يسمح لنفس ايتام بهجت العطية في دوائر الامن بممارسة نفس الاساليب . وهذه بعض اوجه لنشاط هؤلاء العملاء :

● في ٢٦ نيسان الماضي اعتقل العامل النقابي عيسى جعفر من عمال مصلحة نقل الركاب على اثر مالاقاه من تعذيب في دوائر الامن . فقد اعتقل في ٤ / كانون الثاني الماضي ، وبدأ تعذيبه في اليوم التالي في مركز شرطة السراي حيث اعتدى عليه بالهراوات وصب الماء الحار عليه والركل بالارجل وتمليس شعر رأسه وتعليقه لمدة ثلاثة ايام ، وذلك لارغامه على الخيانة وشتم الشيوعية ، ولكن الشهيد رفض بإباء ان يطأطأ رأسه . حتى فقد الوعي ثم نقل الى سجن الموقف في حالة مرضية شديدة ولكنه لم يسمح له بالمعالجة ، ودخول المستشفى وظل على هذا الحال اكثر من شهرين حتى اطلق سراحه لعدم ثبوت اية تهمة ضده . وبعد ذلك بايام توفي بنتيجة مضاعفات التعذيب الوحشي الذي لاقاه .

● وفي مديرية الامن ، كسرت المعلم جاسم محمد رجله اليمنى من جراء الضرب وذلك في يوم ٢٥/ ٤ .

● وجرحت بالسكينة الاذن اليسرى للمواطن حكمت الياس .

● وضرب المواطن وليد عباس بالمطرقة على ركبته وسكبت عليه المياه القذرة

● وضرب المواطن الكردي محمد فرج على وجهه بشدة صبت له كدمات شديدة .

● وحصل نفس الشيء للمواطن جبار خياط .

● وعلق جبار حسن سكرتير نقابة الخابز في مركز شرطة الشيخ بالمقلوب ورأسه معلق في بركة فيها مياه قذرة وضرب خلال ذلك بشدة .

● وعذب المواطنون : حليم احمد عامل نجارة ، اسحق بولان عطار ، عبد الجبار عبد الرزاق صاحب محل صنع السيارات ، كاظم جواد عامل ، خليل ابراهيم عامل نجارة . فقد ضربوا وغطوا من الارجل مما سبب ترف دموي شديد لكل من حليم وخليل . ان اساليب التعذيب هذه العاجزة عن كسر عزيمة المناضلين من اجل شعبهم ، هي لطخة عار في جبهة الجمهوري ، فينبغي ان يوضع لها حد ، اما التستر عليها وتشجيعها ، فهو عمل لا يشرف الحكومة بحال ، بل يسيء الى سمعتها وهيبتها .

ملحق رقم (13)

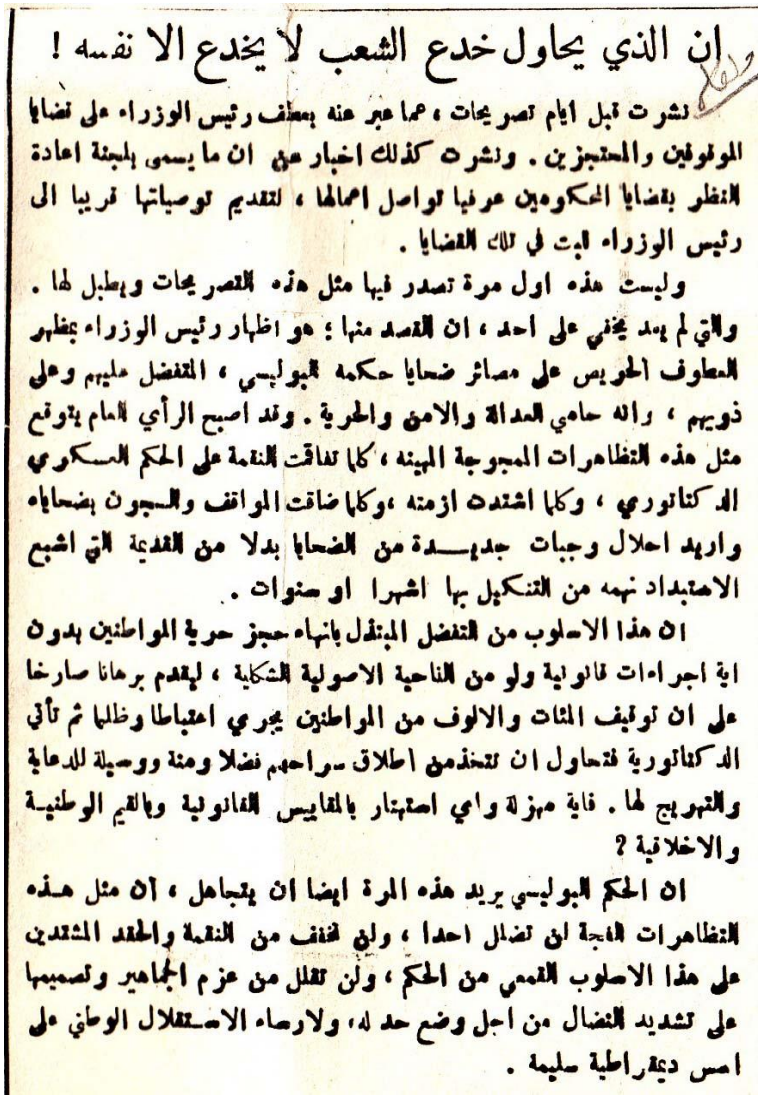

إن الذي يحاول خدع الشعب لا يخدع الا نفسه !

نشرت قبل ايام تصريحات ، عما عبر عنه بعطف رئيس الوزراء على قضايا الموظفين والمتجزين . ونشرت كذلك اخبار عن ان ما يسمى بلجنة اعادة النظر بقضايا المحكومين عرفيا تواصل اعمالها ، لتقديم توصياتها قريبا الى رئيس الوزراء البت في تلك القضايا .

وليست هذه اول مرة تصدر فيها مثل هذه التصريحات ويطبل لها . والتي لم يعد يخفي على احد ، ان القصد منها ؛ هو اظهار رئيس الوزراء بمظهر العطوف الحريص على مصائر ضحايا حكمه البوليسي ، المتفضل عليهم وعلى ذويهم ، وانه حامي العدالة والامن والحرية . وقد اصبح الرأي العام يتوقع مثل هذه التظاهرات المجوجة المهينة ، كلما تفاقت النقمة على الحكم العسكري الدكتاتوري ، وكلما اشتدت ازمته ،وكلما ضاقت المواقف والسجون بضحاياه واريد احلال وجبات جديـــدة من الضحايا بدلا من القديمة التي اشبع الاستبداد نهمه من التنكيل بها اشهرا او سنوات .

ان هذا الاسلوب من التفضل المبتذل بانهاء حجز حرية المواطنين بدون اية اجراءات قانونية ولو من الناحية الاصولية الشكلية ، ليقدم برهانا صارخا على ان توقيف المئات والالوف من المواطنين يجري اعتباطا وظلما ثم تأتي الدكتاتورية فتحاول ان تتخذ من اطلاق سراحهم فضلا ومنة ووسيلة للدعاية والتهريج لها . فاية مهزلة واي استهتار بالمقاييس القانونية وبالقيم الوطنيـة والاخلاقية ؟

ان الحكم البوليسي يريد هذه المرة ايضا ان يتجاهل ، ان مثل هـذه التظاهرات العاجة لن تضلل احدا ، ولن تخفف من النقمة والحقد المشتدين على هذا الاسلوب القمعي من الحكم ، ولن تقلل من عزم الجماهير وتصميمها على تشديد النضال من اجل وضع حد له ، ولارساء الاستقلال الوطني على اسس ديمقراطية سليمة .

ملحق رقم (14)

تحية اكبار واعتزاز بالجميل الى بلد الشيوعية صديقنا العظيم الاتحاد السوفيتي ، ولتحيا الى الابد الصداقة السوفياتية - العراقية .

لتعزز وحدة الفلاحين في النضال من اجل مطاليبهم الحيوية وحقوقهم في التنظيم الديمقراطي

في ١٧/٣/٦٢ انعقد المؤتمر السنوي للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية وقد كان المؤتمر اجتماعاً عاماً لممثلي الجمعيات الفلاحية . وعكست وقائعه ومقرراته ازدياد نشاط الفلاحين واستعدادهم للدفاع عن مكاسبهم ، والعمل على عرض مشاكلهم ومطاليبهم وتفكيرهم بمقترحاتهم وتجارب رشيه الفلاحين في توحيد صفوفهم وامكانية تحقيق ذلك .

لقد تكلم رئيس الوزراء في المؤتمر قائلا انه ضد السرعة في التوزيع بذريعة توفير مستلزمات الزراعة والزعم ان التوزيع لايهم سوى افراد قلائل وقال ان الفلاحين المحرومين من الاراضي هم الا افراد قلائل ، واذا كان عدد الفلاحين المعدمين الذين لايملكون الاراضي قلائل في المؤتمر ، فذلك لايدل الاعلى ان المؤتمر لم يمثل الفلاحين المعدمين والفقراء ممثيلا عادلا بنتيجة تزييف انتخابات الجمعيات ، وحجز الاجازة عن آلاف منهم فأن اكثر من (ربع مليون) عائلة فلاحية محرومة من حقها في تملك الاراضي التي تحرثها وتزرعها حالياً لانها هاتزال ملكاللاقطاعيين والملاكين وحتى في الاراضي التي تم الاستيلاء عليها فأن الملاك يبذل قصارى جهوده لحرمان الفلاحين من استمرار زراعتها (كاحتفاظه بملكية المضخات التي كانت تسقي الاراضي المستولى عليها والموزعة ، واحتفاظه بالاراضي التي تسمى «بالصدور» وذلك وفقاً للعمق المناطق في اختيار الحد الاعلى ، فيستطيع حرمان الفلاحين من المياه والتلاعب بتوزيعها او الفساد المتفشي في دوائر الري حيث يتم توزيع المياه وفقاً للمبلغ المدفوع .. الخ) فضلا عن ان ممثلي رئيس الحكومة هذه المشاكل واستجابته مطالب الفلاحين في الالتزام بالقانون في تحديد حسق اختيار الحد الاعلى للملاكين بما يتفق ومصلحة الاصلاح الزراعي والفلاحين والاستيلاء على ماهو ضروري من المضخات العائدة للملاكين لضمان استمرار زراعة الاراضي الموزعة والمستولى عليها ، والاسراع في نصب المضخات الجديدة ، والاخذ بما جاء به هذا المؤتمر من قرارات كقيام الجمعيات الفلاحية بادارة شؤون المضخات .. الخ) لم يحدد رئيس الوزراء قد تجاهلها وخضع لضغط اعداء الاصلاح الزراعي في مساعيهم لعرقلة الاسراع بتطبيقه ، وتحدى مطالب جميع القوى الوطنية ، وجماهير الفلاحين ، وقرار المؤتمر نفسه الذي اكد على « تمزوزة الاسراع بتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين ليستقروا بارضهم ويساهموا مع بناء الشعب في مجتمعنا وتطويره » فأن المدة التي حددت للانتهاء من توزيع جميع الاراضي التي يتم الاستيلاء عليها وفق قانون الاصلاح الزراعي هي (٥) سنوات بينما مرت اكثر من ثلاثة ونصف لم يتم من التوزيع سوى ١٤٪ ، وحتى الاستيلاء المفروض به أن يتم قبل التوزيع لايزال يتعثر وان اكثر من ثلث اراضي الملاكين الخاضعة للاستيلاء لاتزال بحوزتهم ، والاكثر من ذلك هناك الآفاً من الدونمات من الاراضي المستولى عليها لازال يستغلها الملاكون القدامى على الرغم من مرور مدة طويلة على عملية الاستيلاء كما اعترف عبد الرزاق بذلك وقد وعد قانون

تحقيق هذا الوعد بالرغم من مطالبة الفلاحين به .

أن العلة الحقيقية لما يعانيه الفلاحون تكمن الآن هو الحكم الفردي ومحاربة حقوق الشعب الديمقراطية ودوس سلطة الارتكاز على جماهير الفلاحين وجميع قواتهم التي تهمها بالدرجة الأولى أمر تطبيق الأصلاح الزراعي .

وحاول رئيس الوزراء تصوير مشاكل الفلاحين وكأنها خلافات فردية بين متعاملا دور الاقطاع والعناصر الفاسدة في اجهزة السلطة لا بل دعى الفلاحين الى عدم ذكر الاقطاع لان الذئب على حد تعبيره لم يكن ذئب الاقطاع بل انها ذئب الاستعمار والتخلف » وقد سبق وان كرر مرارا ان الاقطاعي أصبح الآن أخ الفلاح وعلى الفلاحين وارادتهم في اجتثاث الاقطاع . وان هذه الارادة الفلاحية حملت حق الحزب الوطني التقدمي وممثله عبد الرزاق النور ، بقوة انصاره الى ان يشيروا الى خطر الاقطاع واستغلاله وعداء اجهزة الحكومة وعدائها للفلاحين بعد ان كانوا يعتبرون فتح حزبا لاجهزة الحكومة تشكيكا بالسلطة الوطنية واضعافاً لها ، وبان تأكيدنا على أن الهجوم على حركة الديمقراطية وتنظيماتها يقوي نفوذ الاقطاع والرجعية .

لقد عترف عبد الرزاق : « تعرض بعض الفلاحين لضايقات رجال الاقطاع ومرتزقتهم حث نلتقي بهم التهم الباطلة وتقام عليهم الدعاوى الكاذبة لغرض تعجيزهم وبث روح اليأس في صفوفهم ، ولايزال قسم كبير من الفلاحين المرتبطين مع الملاكين الذين لم يتم الاستيلاء على اراضيهم حتى الآن معرضين للترحيل او قطع المياه عن بزورعاتهم ومحاربتهم في ارزاقهم . وفرض قسمة الحاصلات الزراعية بصورة لاتتفق والبيان رقم ٣ . . . فيجب ان يكون جهاز الدولة بمستوى متطلبات الثورة وحاجاتها للتخلص من الروتين القاتل وتصفية وكلاء الاقطاع والاستعمار من بقايا العهد الاسود البائد . . وأن بعض ذوي العقول الجامدة ، اخذوا يميزون اعتبار الاقطاعيين واذناب العهد البائد وجلوسهم يطلون بوجوههم من جديد محاولين دس الفوقين بين حقوق الفلاحين . . » وجاء في قرارات المؤتمر «دعوة الحكومة الوطنية الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة لوقف محاولات رجال العهد البائد من اقطاعيين ورجعيين الذين يعملون جاهدين لتأخير عجلة الاصلاح الزراعي وانتزاع الجمعيات الفلاحية في كافة المجالات التي لها علاقة بالفلاحين والاصلاح الزراعي ».

لقد عرض الفلاحون في المؤتمر بعض مشاكلهم التي هي مشاكل عامة وليس فردية أمثلة فالفلاح (محمد حسن) من الكوهه قد مزق ملابسه أمام انظار رئيس الوزراء معلناً تعجز اجهزة السلطة بالرمادي الى جانب المالك الكبير (عبد الاباهم) الذي هو الآن رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في اللواء ، وغطوا حقه في دعواه معه . وقام فلاح من وفود كردستان مطالباً باجراء انتخابات الجمعيات الفلاحية ، وهوس احد الفلاحين المرحلين

اخيرتك بالين قاسم خاف ما تدويش
اخرمته من الزراعه وكلي بيش اعيش
وبالسلطه المراجع شغله مايتهيش

ان الفلاحين لم يقنعوا بقول الرئيس الوزراء لانه يخالف الواقع الذي يعيشونه وقد اجمع على هذا كل الفلاحين على اختلاف آرائهم وميولهم وقومياتهم وهذا يدل على ان كسب تأييد الفلاحين مرهون بالدفاع عن مصالحهم والاستجابة لمطاليبهم التي توصلهم . وعلى الحكومه أن تدرك انها كما

ملحق رقم (15)

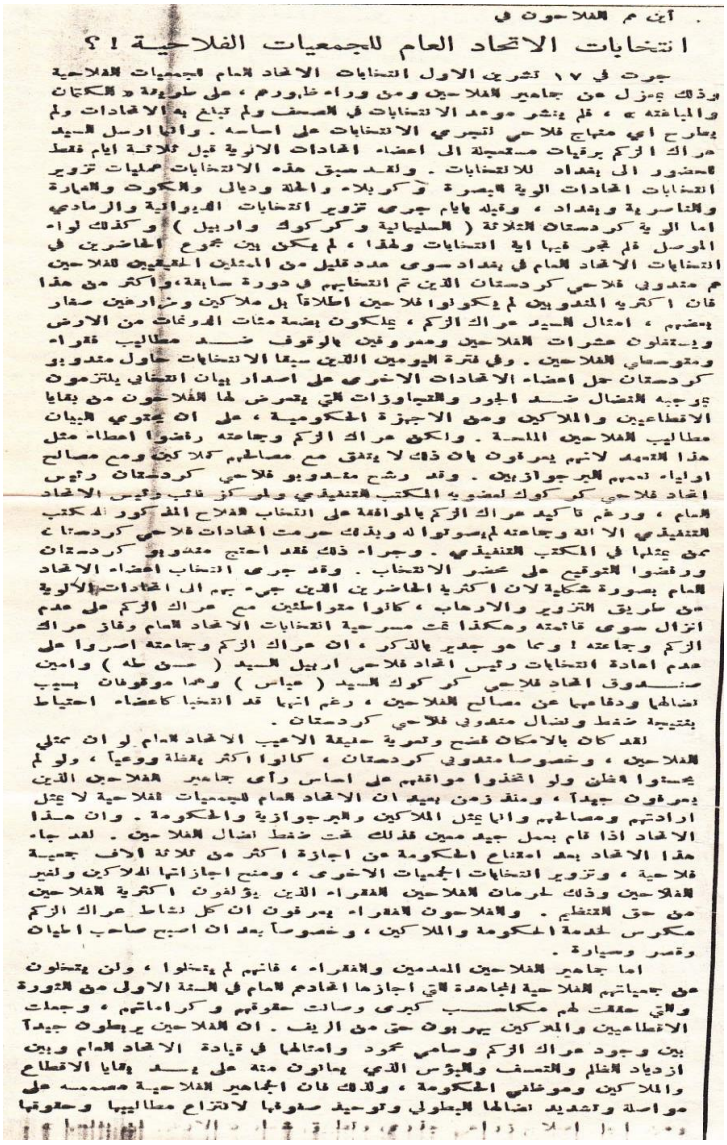

أين هم الفلاحون في

انتخابات الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية !؟

جرت في ١٧ تشرين الاول انتخابات الاتحاد العام لجمعيات الفلاحية وذلك بمنزل من جماهير الفلاحين ومن وراء ظهورهم ، على طريقة « الكتمان والمباغتة » ، فلم ينشر موعد الانتخابات في الصحف ولم تبلغ به الاتحادات ولم يعارض اي منهاج فلاحي لتجري الانتخابات على اساسه . وانما ارسل السيد عراك الزكم برقيات مستعجلة الى اعضاء اتحادات الالوية قبل ثلاثة ايام فقط للحضور الى بغداد للانتخابات . ولقد سبق هذه الانتخابات عمليات تزوير انتخابات اتحادات الوية البصرة وكربلاء والحلة وديالى والكوت والعمارة والناصرية وبغداد ، وقيل بايام جرى تزوير انتخابات الديوانية والرمادي اما الوية كردستان الثلاثة (السليمانية وكركوك واربيل) وكذلك لواء الموصل فلم تجر فيها اية انتخابات ولهذا ، لم يكن بين مجموع الحاضرين في انتخابات الاتحاد العام في بغداد سوى عدد قليل من الممثلين الحقيقيين للفلاحين هم متذوبو فلاحي كردستان الذين تم انتخابهم في دورة سابقة، واكثر من هذا فان اكثريه المتذوبين لم يكونوا فلاحين اطلاقاً بل ملاكين وموظفين صغار يمثلهم ، امثال السيد عراك الزكم ، يملكون بضعة مئات الدونمات من الارض ويستغلون عشرات الفلاحين ومعروفين بالوقوف ضد مطالب فقراء ومتوسطي الفلاحين . وفي فترة اليومين الذين سبقا الانتخابات حاول متذوبو كردستان حل اعضاء الاتحادات الاخرى على اصدار بيان انتخابي يلتزمون بوجه الخصال ضد الجور والتجاوزات التي يتعرض لها الفلاحون من بقايا الاقطاعيين والملاكين ومن الاجهزة الحكومية ، على ان يحتوي البيان مطالب الفلاحين الملحة . ولكن عراك الزكم وجماعته رفضوا اعطاء مثل هذا التعهد لانهم يعرفون بان ذلك لا يتفق مع مصالحهم كملاكين ومع مصالح اولياء نعمهم البرجوازيين . وقد وشح متذوبو فلاحي كردستان رئيس اتحاد فلاحي كركوك لمنصب المكتب التنفيذي ولوكز نائب رئيس الاتحاد العام ، ورغم تاكيد عراك الزكم بالموافقة على انتخاب الفلاح المذكور للمكتب التنفيذي الا انه وجماعته لم يسوغوا له وبذلك حرمت اتحادات فلاحي كردستان ممن يمثلها في المكتب التنفيذي . وجراء ذلك فقد احتج متذوبو كردستان ورفضوا التوقيع على محضر الانتخاب . وقد جرى انتخاب اعضاء الاتحاد العام بصورة شكلية لان اكثرية الحاضرين الذين جيء بهم الى اتحادات الالوية عن طريق التزوير والارهاب ، كانوا متواطئين مع عراك الزكم على عدم انزال سوى قائمته وهكذا تمت مسرحية انتخابات الاتحاد العام وفاز عراك الزكم وجماعته ! ومما هو جدير بالذكر ، ان عراك الزكم وجماعته اصروا على عدم اعادة انتخابات رئيس اتحاد فلاحي اربيل السيد (حسن طه) وامين صندوق اتحاد فلاحي كركوك السيد (عباس) وهما موقوفان بسبب نضالهما ودفاعهما عن مصالح الفلاحين ، رغم انهما قد انتخبا كاعضاء احتياط بنتيجة ضغط ونضال متذوبي فلاحي كردستان .

لقد كان بالامكان فضح وتعرية حقيقة الاهيب الاتحاد العام لو ان ممثلي الفلاحين ، وخصوصا متذوبي كردستان ، كانوا اكثر يقظة ووعياً ، ولو لم يحسنوا الظن ولو اتخذوا مواقفهم على اساس رأي جماهير الفلاحين الذين يعرفون جيداً ، ومنذ زمن بعيد ان الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية لا يمثل ارادتهم ومصالحهم وانما يمثل الملاكين والبرجوازية والحكومة . وان هذا الاتحاد اذا قام بعمل جيد بين فذلك تحت ضغط نضال الفلاحين . لقد جاء هذا الاتحاد بعد امتناع الحكومة من اجازة اكثر من ثلاثة الاف جمعية فلاحية ، وتزوير انتخابات الجمعيات الاخرى ، ومنح اجازاتها الملاكين ولغير الفلاحين وذلك لحرمان الفلاحين الفقراء الذين يؤلفون اكثرية الفلاحين من حق التنظيم . والفلاحون الفقراء يعرفون ان كل نشاط عراك الزكم مكرس لخدمة الحكومة والملاكين ، وخصوصاً بعد ان اصبح صاحب اطيان وقصر وسيارة .

اما جماهير الفلاحين المدمين والفقراء ، فانهم لم يتخلوا ، ولن يتخلوا عن جمعياتهم الفلاحية المجاهدة التي اجازها انعادم العام في السنة الاولى من الثورة والتي حققت لهم مكاسب كبرى وسالت دماؤهم وكراماتهم ، وجعلت الاقطاعيين والملاكين يهرولون حتى من الريف . ان الفلاحين يربطون جيداً بين وجود عراك الزكم وسامي محمود وامثالهما في قيادة الاتحاد العام وبين ازدياد الظلم والتعسف والبؤس الذي يعانون منه على يد بقايا الاقطاع والملاكين وموظفي الحكومة ، ولذلك فان الجماهير الفلاحية مصممة على مواصلة وتشديد نضالها البطولي وتوحيد صفوفها لانتزاع مطالبها وحقوقها

ملحق رقم (16)

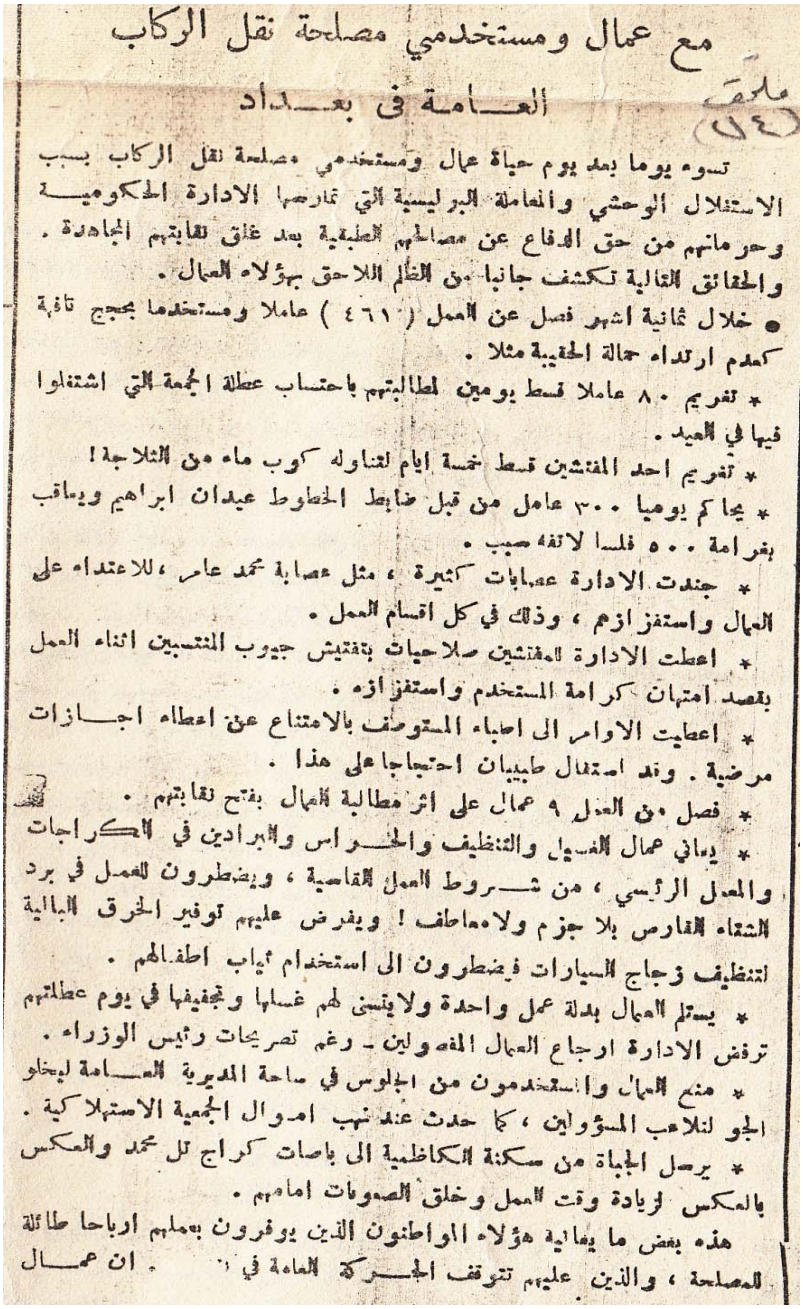

مع عمال ومستخدمي مصلحة نقل الركاب

العـــامة فى بعـــداد

ملحق (١٤)

تسوء يوما بعد يوم حياة عمال ومستخدمي مصلحة نقل الركاب بسبب الاستغلال الوحشي والمعاملة البربرية التي تمارسها الادارة الحكوميـــة وحرمانهم من حق الدفاع عن مصالحهم الطبقية بعد غلق نقابتهم المجاهدة . والحقائق التالية تكشف جانبا من الظلم اللاحق بهؤلاء العمال .

● خلال ثمانية اشهر فصل عن العمل (٤٦١) عاملا ومستخدما بحجج تافهة كعدم ارتداء حالة الحقيبة مثلا .

* تغريم ٨٠ عاملا قسط يومين لمطالبتهم باحتساب عطلة الجمعة التي اشتغلوا فيها في العيد .

* تغريم احد المفتشين قسط خمسة ايام لتناوله كوب ماء من الثلاجة !

* يحاكم يوميا ٣٠٠ عامل من قبل ضابط الخطوط عيدان ابراهيم ويعاقب بغرامة ٥٠٠ فلسا لاتفه سبب .

* جندت الادارة عصابات كثيرة ، مثل عصابة محمد عامر ، للاعتداء على العمال واستفزازهم ، وذلك في كل اقسام العمل .

* اعطت الادارة المفتشين صلاحيات بتفتيش جيوب المنتسبين اثناء العمل بقصد امتهان كرامة المستخدم واستفزازه .

* اعطيت الاوامر الى اطباء المستوصف بالامتناع عن اعطاء اجـــازات مرضية . وقد استقال طبيبان احتجاجا على هذا .

* فصل من العمل ٩ عمال على اثر مطالبة العمال بفتح نقابتهم .

* يعاني عمال الغسيل والتنظيف والحـــراس والبرادين في الكراجات والمعمل الرئيسي ، من شـــروط العمل القاسية ، ويضطرون للعمل في برد الشتاء القارس بلا جزم ولامعاطف ! ويفرض عليهم توفير الخرق البالية لتنظيف زجاج السيارات فيضطرون الى استخدام ثياب اطفالهم .

* يستلم العمال بدلة عمل واحدة ولايتسنى لهم غسلها وتجفيفها في يوم عطلتهم ترفض الادارة ارجاع العمال المفصولين - رغم تصريحات رئيس الوزراء .

* منع العمال والمستخدمون من الجلوس في ساحة المديرية العـــامة ليخلو الجو للملاعب المسؤولين ، كما حدث عند نهب اموال الجمعية الاستهلاكية .

* يرحل الجباة من سكنة الكاظمية الى باصات كراج تل محمد والعكس بالعكس لزيادة وقت العمل وخلق الصعوبات امامهم .

هذه بعض ما يعانيه هؤلاء المواطنون الذين يوفرون بعملهم ارباحا طائلة للمصلحة ، والذين عليهم تتوقف الحـــركة العامة في [illegible] . ان عمـــال

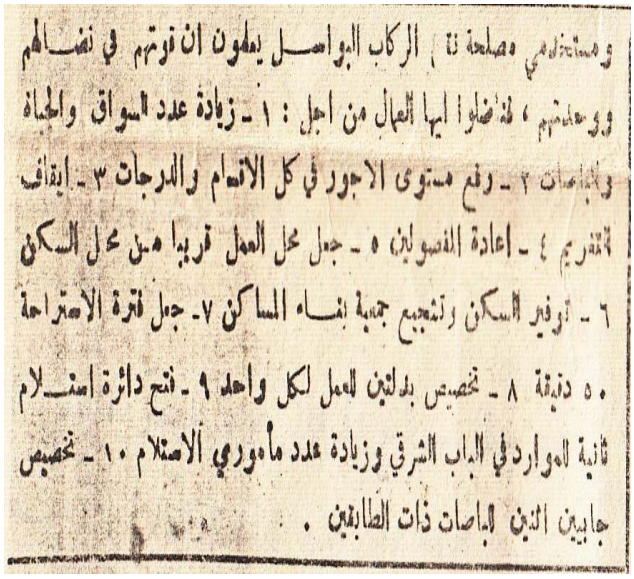

ومستخدمي مصلحة نقل الركاب البواسل يعلمون ان قوتهم في تضامنهم ووحدتهم ، فتضافروا ايها العمال من اجل : ١ ـ زيادة عدد السواق والجباة والباصات ٢ ـ رفع مستوى الاجور في كل الاقسام والدرجات ٣ ـ ايقاف التقريم ٤ ـ اعادة الفصولين ٥ ـ جعل محل العمل قريبا من محل السكن ٦ ـ توفير السكن وتشجيع جمعية بناء المساكن ٧ ـ جعل فترة الاستراحة ٥٠ دقيقة ٨ ـ تخصيص بدلتين للعمل لكل واحد ٩ ـ فتح دائرة استلام ثانية للموارد في الباب الشرقي وزيادة عدد مأموري الاستلام ١٠ ـ تخصيص جابين الذين الباصات ذات الطابقين .

ملحق رقم (17)

العمال يشددون نضالهم ضد الطرد الكيفي ومن اجل زيادة الاجور

ارتفعت تكاليف المعيشة والاسعار الى حوالي مئة اضعاف بالقياس الى عام ١٩٣٩ بالنسبة لاكثرية العمال وهبطت الاجور الحقيقية الى اقل من النصف. ورغم ان الكثير من المشاريع تبلغ الآن نسبة ارباحها السنوية اكثر من ٢٠٪، فان الزيادة السنوية المتادة لاجور عمال مختلف المشاريع الاهلية والحكومية قد توقفت، وتفاقم الطرد الكيفي والاضطلال والتعسف الذين يعاني منها العمال. وجراء هذا الواقع المرير فان جماهير الطبقة العاملة تشدد الآن نضالها من اجل زيادة الاجور لكي يبلغ الحد الادنى (٦٥٠) فلسا في المشاريع الحكومية وشركات النفط والمؤسسات الكبرى، وزيادة مناسبة مقاربة في المشاريع والمصالح الاخرى. ولكن الحكومة تصر على موقف تجاهل وتحبط حقوق العمال، وهي تعمل لتكبيل حرياتهم في النضال من اجل هذه الحقوق. ولكنها انها لا تكتفي بضرب نقابات العمال وتزوير انتخاباتها بل تواصل اعمال التعسف والطرد الكيفي والسجن وتقليل الاجور في نفس المشاريع الحكومية، بالاضافة الى حملتها لارباب العمل الاخرين. فقد تشكى عمال وزارة الاشغال والاسكان من الطرد الكيفي وتخفيض اجور العمال والمستخدمين بموجب اوامر رسمية صادرة من وزارة المالية بحجة د تقليص النفقات ، وفي السكك الحديدية اوقفت المديرية العامة للقطار الذي كان يقل العمال من والى العمل منذ (٤٠) عاما، وحددت لجنة مختلطة من الحكومة وارباب العمل، الحد الادنى للاجور في معمل التنسيج الجمهوري في الكاظمية بـ (٣٥٠) فلسا فقط، وحاول اصحاب شركة الدخان الاهلية تخفيض اجور العمال عن طريق وقف الزيادات المتفق عليها مع نقاباتهم منذ العام الاول من التأسيس. وهناك الكثير من الامثلة على ما يعاني العمال. غير ان الطبقة العاملة لن تقبل، هي الاخرى بمسألة من اجل مطالبها العادلة، وتطالب بزيادة الاجور ووقف الطرد الكيفي واعادة العمال المفصولين، وقد ضغط نضال العمال لتضطر حتى بعض النقابات التي زورت انتخاباتها الى تبني مطالب العمال. فعمال مصلحة الكهرباء الوطنية حصلوا زيادة ملموسة في اجورهم بفضل نضالهم ووحدتهم وهم يطالبون بجعل الحد الادنى للاجور (١٧٥) دينار في الشهر، ويناضل عمال البترول والتجهيز، وشركة المعادن العراقية، ومعمل تنسيج الجمهورية لزيادة اجورهم التي هي بمقدار (١٠٠) فلساً.

ان واقع الحياة المرة القاسية التي يعيشها العمال في ظل الاضطلال وتفاقم الحكم الدكتاتوري العسكري البوليسي، يجعلهم وجهاً الى وجه امام مهمة تشديد وتوسيع نضالهم وتوحيد صفوفهم والالتفاف حول طلائعهم الثورية المخلصة من اجل رد الهجوم الرجعي البرجوازي وانتزاع مطالبهم العادلة. ان وحدتكم ونضالكم ايها العمال، هما الطريق الوحيد ليس لايقاف تردي اوضاعكم المعاشية فحسب، بل لفرض ارادتكم العادلة.

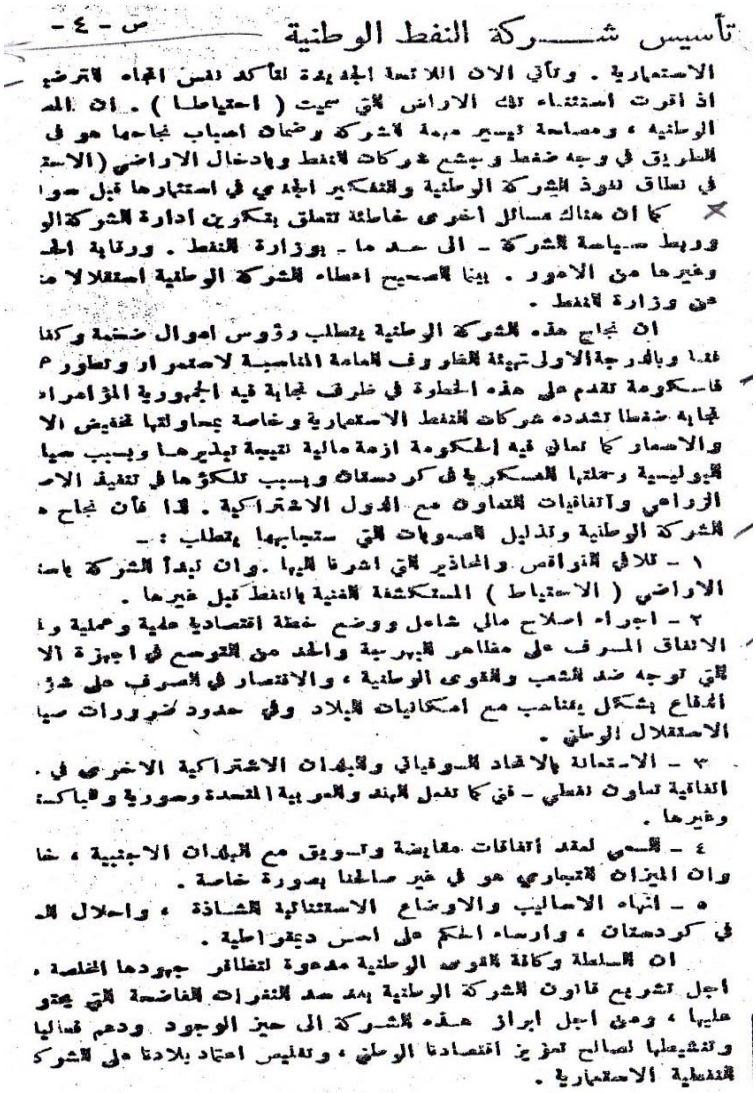

تأسيس شـــــركة النفط الوطنية ص - ٤ -

الاستعمارية . وتأتي الان اللائحة الجديدة لتأكد نفس الاتجاه الترضي
اذ اقرت استثناء تلك الاراضي التي سميت (احتياطا) . ان الم
الوطنية ، ومصلحة تيسير مهمة الشركة وضمان اصباب نجاحها هو في
الطريق في وجه ضغط وبشع شركات النفط وادخال الاراضي (الاست
في نطاق نفوذ الشركة الوطنية والتفكير الجدي في استثمارها قبل سوا
كما ان هناك مسائل اخرى خاطئة تتعلق بتكوين ادارة الشركة الو
وربط سياسة الشركة - الى حد ما - بوزارة النفط . ورقابة الحد
وغيرها من الامور . بينما الصحيح اعطاء الشركة الوطنية استقلالا م
عن وزارة النفط .

ان نجاح هذه الشركة الوطنية يتطلب رؤوس اموال ضخمة وكفا
فنيا وبالدرجة الاولى تهيئة الظروف الملائمة المناسبة لاستمرار وتطور م
فالحكومة تقدم على هذه الخطوة في ظرف تجابه فيه الجمهورية المؤامرات
تجابه ضغطا تشدده شركات النفط الاستعمارية وخاصة بمحاولتها تخفيض الا
والاسعار كما تعاني فيه الحكومة ازمة مالية نتيجة تبذيرها وبسبب سيا
الفيوليسية وحملتها العسكرية في كردستان وبسبب تلكؤها في تنفيذ الاص
الزراعي والاتفاقيات المتعاونة مع الدول الاشتراكية . اذا فان نجاح ه
الشركة الوطنية وتذليل الصعوبات التي ستجابهها يتطلب :-

١ - تلافي النواقص والمحاذير التي اشرنا اليها . وان تبدأ الشركة باست
الاراضي (الاحتياط) المستكشفة فنيا بالنفط قبل غيرها .

٢ - اجراء اصلاح مالي شامل ووضع خطة اقتصادية علمية وعملية وا
الانفاق المسرف على مظاهر البهرجة والحد من التوسع في اجهزة الا
التي توجه ضد الشعب والقوى الوطنية ، والاقتصار في الصرف على شؤ
الدفاع بشكل يتناسب مع امكانيات البلاد وفي حدود ضرورات صيا
الاستقلال الوطني .

٣ - الاستعانة بالاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في .
اتفاقية تعاون نفطي - فني كما تفعل الهند والجمهورية المتحدة وسورية والباكست
وغيرها .

٤ - السعي لعقد اتفاقات مقايضة وتسويق مع البلدان الاجنبية ، خا
وان الميزان التجاري هو في غير صالحنا بصورة خاصة .

٥ - انهاء الاساليب والاوضاع الاستثنائية الشاذة ، واحلال الا
في كردستان ، وارساء الحكم على اسس ديمقراطية .

ان السلطة وكافة القوى الوطنية مدعوة لتظافر جهودها المخلصة ،
اجل تشريع قانون الشركة الوطنية بعد صد النغرات الفاضحة التي يحتو
عليها ، ومن اجل ابراز هذه الشركة الى حيز الوجود ودعم فعاليا
وتشغيلها لصالح تعزيز اقتصادنا الوطني ، وتقليص اعتماد بلادنا على الشركا
النفطية الاستعمارية .

الهوامش :

(1) القضية الكردية : ظهرت مع بداية تأسيس الدولة العراقية 1921 من اجل المطالبة بتحقيق طموحاتهم القومية المتمثلة بحق تقرير المصير والمطالبة بالحكم الذاتي ومن ثم المطالبة بالاستقلال على شكل مراحل تاريخية ضمن الدولة العراقية وقد عارضت الحكومات السابقة تلك المطالب ، ولهذا السبب خاضت الحركة الكردية صراعات مسلحة من اجل تحقيق أهدافها ، للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد ، الأحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2011 ، ص 229 – 236 .

(2) جريدة (طريق الشعب السرية)، العدد 1 ، السنة 19 ، أواخر آذار 1962 ، ينظر: الملحق رقم (1).

(3) جريدة (طريق الشعب السرية)، العدد 2 ، السنة 19 ، أواخر نيسان 1962 ، ينظر: الملحق رقم (2).

(4) جريدة (طريق الشعب السرية)، العدد 3 ، السنة 19 ، أوائل حزيران 1962 ، ينظر: الملحق رقم (3).

(5) جريدة (طريق الشعب السرية)، العدد 7 ، السنة 19 ، أوائل تشرين الثاني 1962 ، ينظر: الملحق رقم (4).

(6) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 8 ، السنة 19 ، أوائل كانون الثاني 1963 ، ينظر: الملحق رقم (5).

(7) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 2 ، السنة 19 ، أواخر نيسان 1962 ، ينظر: الملحق رقم (6).

(8) سوف نتوسع بذكر تفاصيل هذا المقال كونه يعكس الواقع الاقتصادي في تلك المدة وتحقق فائدة كبيرة للباحثين في المجال الاقتصادي.

(9) الحقة : هي أربع كيلوات ونصف إلا عشرين غراماً. ينظر : الشيخ إبراهيم سليمان ، الأوزان والمقادير ، ص130.

(10) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 5 ، السنة 19 ، أوائل آب 1962 ، ينظر: الملحق رقم (7).

(11) تعريف الحزب الوطني التقدمي : قدم محمد حديد ورفاقه في 29 حزيران 1960 طلبا إلى وزارة الداخلية لتأسيس الحزب الوطني التقدمي في أثر الخلاف بينه وبين كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي على العديد من الأمور أبرزها الموقف من حكومة عبد الكريم قاسم ، وقد أجيز الحزب في 29 تموز 1960 وأوقف الحزب نشاطه في أيلول 1962 . لمزيد من التفاصيل ينظر: عادل تقي عبد محمد البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الأول ، شركة الحسام للطباعة ، بغداد ، 2001 ، ص65، 73 .

(12) الحزب الوطني الديمقراطي : من أهم أحزاب المعارضة في نهاية الأربعينات تعود أسسه الفكرية إلى جماعة الأهالي ، وقد أجيز للعمل في نيسان 1946 ، وأصبح كامل الجادرجي رئيساً له وحسين جميل السكرتير العام للحزب ، من أهداف الحزب القيام بإصلاحات عامة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من اجل تطوير البلاد وتحويل العراق إلى بلد ديمقراطي . للتفاصيل ينظر : فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946 – 1958 ، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1963 .

(13) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 5 ، السنة 19 ، أوائل آب 1962 ، ينظر: الملحق رقم (8).

(14) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 1 ، السنة 19 ، أواخر آذار 1962 ، ينظر: الملحق رقم (9).

(15) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 1 ، السنة 19 ، أواخر آذار 1962 ، ينظر: الملحق رقم (10).

(16) تعريف بهجت العطية : قائد عسكري ، شغل منصب مدير الأمن العامة في العهد الملكي ، ولد في البصرة عام 1900 ، وأكمل دراسته في ثانوية الشرطة فيها ، ثم في الكلية العسكرية الملكية ، تدرج في المناصب

وأصبح مديراً للشرطة العامة عام 1929 ، وفي عام 1946 عين مديراً للتحقيقات الجنائية ، وكان مسئولاً عن ملاحقة الشيوعيين ، وكان أول مدير للأمن العامة في العراق ، وبقي في هذا المنصب حتى قيام ثورة 1958 ، حيث اعتقل بعدها وحكم عليه بالإعدام في محكمة الشعب ، ونفذ الإعدام في 20 أيلول 1959 .

wiki>https://ar m Wikipedia. Org

(17) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 3 ، السنة 19 ، أوائل حزيران 1962 ، ينظر: الملحق رقم (11).

(18) جريدة (طريق الشعب السرية)، العدد 7، السنة 19، أوائل تشرين الثاني 1962، ينظر : الملحق رقم (12).

(19) جريدة (طريق الشعب السرية)، العدد 1 ، السنة 19 ، أواخر آذار 1962 ، ينظر: الملحق رقم (13).

(20) جريدة (طريق الشعب السرية)، العدد 7 ، السنة 19 ، أوائل تشرين الثاني 1962، ينظر : الملحق رقم (14).

(21) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 7 ، السنة 19 ، أوائل تشرين الثاني 1962 ، ينظر: الملحق رقم (15).

(22) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 7 ، السنة 19 ، أوائل تشرين الثاني 1962 ، ينظر: الملحق رقم (16).

(23) جريدة (طريق الشعب السرية) ، العدد 7 ، السنة 19 ، أوائل تشرين الثاني 1962 ، ينظر: الملحق رقم (17).

The internal issues in Iraq based on the newspaper " Tareeq Alshae'b secrecy "

Dr. Manaf Chasib Mohammed Ali

Dhi Qar Education Directorate

Ministry of Education

Manafmss776@gmail.com

Keywords: "Tareeq Alshaeb secrecy ،the secret communist press ،documentary study

Summary:

The newspaper "Tareeq al shae'b " began to publish secretly، and it is the party s spokesman for the Iraqi Communist Party in November 1961. This newspaper practices publishing after it was banned in September 1961

and eight copies have been issued

Seven copies were issued in 1969

. as for The eighth edition is in January 1963

The newspaper stopped publishing after the military coup on the eighth of February for a certain period of time and then returned to publishing again in secret way until 17 July ، When the opinions of the political forces became convergent and compatible

Baathist - communist forces

With the National Front، it started to work clearly . The subject of the research dealt with the secret newspaper" Tareeq Al shae' b" ، the way of the people، in its eight publications during the period between 1962 - 1963 . and its include (The Kurdish issue، economic issues، freedoms for parties، personal freedoms، and no issues and problems for farmers and workers) The research was enhanced by adding appendices to all articles for the sake of scientific integrity and to reach it in an easy way.